الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧٩
الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٢٦ من جدول الأعمال

الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق: تقرير الأمين العام (A/49/419)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام (A/49/419)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول رئيس وزراء لاتفيا.

اصطحب السيد ماريس غايليس، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الآن أعطي الكلمة لرئيس وزراء جمهورية لاتفيا.

السيد غايليس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم استونيا وليتوانيا وبلدي لاتفيا، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق".

في أعقاب استعادة استونيا ولاتفيا وليتوانيا استقلالها، كانت أهم أولوية بالنسبة لها هي انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضيها. وها نحن اليوم نشيد بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك بدول فرادى اضطلعت بدور حيوي في تحقيق هذه الغاية.

لقد دعت الجمعية العامة في القرارين ٢١/٤٧ و ١٨/٤٨، إلى إبرام اتفاقات ثنائية تنص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا. إن اعتماد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87371
9487371

هذين القرارين حوّل، من الصعيد الإقليمي إلى الصعيد العالمي، الالتزام الذي توصلت إليه الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الفقرة ١٥ من وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢.

ويسعدني أن أبلغ عن تنفيذ القرارين ٢١/٤٧ و ١٨/٤٨، والفقرة ١٥ من وثيقة هلسنكي الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. لقد وقع وزيرا الدفاع في ليتوانيا والاتحاد الروسي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، اتفاقات تنص على الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الروسية من ليتوانيا في موعد غايته ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣. وبعد ذلك بعامين تقريبا وقع رئيس جمهورية لاتفيا ورئيس جمهورية استونيا، في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ على التوالي، على اتفاقات ثنائية مع رئيس الاتحاد الروسي تنص على الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الروسية من لاتفيا واستونيا في موعد غايته ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤. وإجمالا، وعملا بالاتفاقات التي تم التوقيع عليها فيما بين الأطراف، انسحبت قوات الاتحاد الروسي العسكرية من ليتوانيا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، ومن استونيا ولاتفيا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

لقد كان ذلك الانسحاب حدثا ذا مغزى تاريخي بالنسبة لدول بحر البلطيق والاتحاد الروسي وأوروبا. فهو يمثل بالنسبة لاستونيا ولاتفيا وليتوانيا نهاية واحدة من عواقب الحرب العالمية الثانية، وبالنسبة للاتحاد الروسي معلما بارزا على الدرب المؤدي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي ونبذ جزء بغيض من إرث الاتحاد السوفياتي. وهو، بالنسبة لأوروبا، يعني أمنا متزايدا وفرصا جديدة للتعاون والتكامل. كما أن انسحاب القوات العسكرية الروسية من دول بحر البلطيق يعد، بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، إسهاما إيجابيا في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويمثل الانسحاب تخفيضا جديرا بالترحيب للقوات العسكرية في منطقة بحر البلطيق. إن القيام بتخفيض آخر للقوات العسكرية في المنطقة هدف مرغوب فيه ويمكن تحقيقه ومن شأنه أن يفضي إلى تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة بحر البلطيق برمتها.

إن الاتفاقات التي تسنى التوصل إليها فيما بين الأطراف، والتي تيسرت بالجهود المستمرة والاستعداد للحل التوفيقي، إنما تسهم في مبادرة الاتحاد الأوروبي بوضع ميثاق خاص بالاستقرار. كما يؤكد الانسحاب سيادة حكم القانون، والمساواة السيادية، ومبدأ عدم جواز تمركز القوات العسكرية على أراضي دولة أخرى دون موافقتها. وعلاوة على ذلك، يعد الانسحاب خطوة أولية صوب معالجة عواقب خرق للقانون الدولي، أي البروتوكولات السرية الملحقة بميثاق مولوتوف ـ يبنتروب المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩، التي قسمت أوروبا بمقتضاها إلى مناطق نفوذ.

إن الانسحاب خطوة هامة صوب إقامة علاقات حسن جوار بين دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي. فتطبيع العلاقات سيفتح الطريق للتعاون في مجالات عديدة. وتعد التجارة المحسنة بين البلدان، ولا سيما إلغاء التعريفات الجمركية التمييزية، خطوة منطقية تالية صوب تطبيع العلاقات تتسق مع مبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية.

لقد اختتمت مفاوضاتنا الثنائية بنجاح بمشاركة المجتمع الدولي النشطة. وعلى وجه التحديد، ساهم الدوران التكميليان للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في إضفاء الشفافية على عملية التفاوض. كما أن جهود المنظمات الدولية وفرادى الدول في التوصل إلى حل لهذه المسألة إنما تشكل مثالا ساطعا للدبلوماسية الوقائية.

ونحن نعرب عن امتناننا للدول والمنظمات التي تمكنت من تقديم الدعم السياسي والموارد المالية لتنفيذ الاتفاقات، وكذلك للجهود المتعددة الأطراف لمساعدة الاتحاد الروسي في بناء المساكن اللازمة لأفراد القوات العائدة من دول بحر البلطيق وأسرهم.

ونشكر الأمين العام على استخدامه مساعيه الحميدة في الماضي، بما في ذلك الأعمال التي قام بها مبعوثه الخاص، ونرحب باستعداده لبذل مساعيه الحميدة في المستقبل لييسر، إذا لزم الأمر، التنفيذ الكامل للاتفاقات.

ونعتبر التنفيذ الصارم للاتفاقات أمرا ذا أهمية قصوى. ولئن كان تنفيذ انسحاب الوحدات العسكرية العاملة قد تم، فلا تزال هناك اتفاقات تتطلب الرصد والتعاون المستمر حتى نهاية هذا القرن من جانب جميع الأطراف، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع الدولي.

وأشير على وجه الخصوص إلى الاتفاق اللاتفي ـ الروسي الذي ينص على التشغيل المؤقت لمحطة رادار للإنذار المبكر بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، في سكروندا بلاتفيا، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وتفكيكها في موعد لا يتجاوز ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. واتفاق سكروندا جزء ثابت من اتفاق الانسحاب بين لاتفيا والاتحاد الروسي. ومحطة رادار سكروندا، وفقا للاتفاق، منشأة عسكرية روسية تحت رقابة مدنية ـ ولا يوجد في الاتفاق ما يمكن تفسيره على أنه إعطاء محطة الرادار المركز القانوني لقاعدة عسكرية.

وعملا بالمادة ١٨ من اتفاق سكروندا، أودع الاتحاد الروسي وثيقة لدى مجلس الأمن الدولي يؤكد فيها الضمانات التي قدمها الاتحاد الروسي بأن الاتفاق لن يستغل لارتكاب أعمال موجهة ضد سيادة لاتفيا ومصالحها الأمنية. وينص اتفاق سكروندا أيضا على أن أية محاولة لتسوية نزاعات أو خلافات في الآراء بخصوص الاتفاق عن طريق التهديدات العسكرية أو باستعمال القوة المسلحة ستعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وستعرض على مجلس الأمن وفقا للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أعلن أن برلماني لاتفيا والاتحاد الروسي صدقا مؤخرا على مجموعة الاتفاقات المبرمة؛ وهذه الاتفاقات ستسجل عما قريب لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الحكومات التي قدمت إسهامات مادية كبيرة لتنفيذ اتفاق سكروندا.

أما الاتفاق الاستوني - الروسي بشأن القاعدة البحرية السوفياتية السابقة في بلديسكي باستونيا، فهو ينص على أن يقوم الاتحاد الروسي بتفكيك مفاعلين نوويين بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وعلى ضوء التقدم المحرز حتى الآن، يسودنا الاقتناع بأن الاتحاد الروسي سيكمل المهمة بحلول الموعد المحدد. ونحن ممتنون للجهود الدولية المبذولة لتخفيف بعض الآثار البيئية المرتبطة بالمفاعلات النووية في بلديسكي.

ولقد أحرز تقدم هام بتوقيع الاتفاقات بين استونيا ولاتفيا وليتوانيا والاتحاد الروسي. ولكن من المؤسف أن بعض القضايا المعلقة المتصلة بالوجود السابق لقوات مسلحة أجنبية لم تحسم حتى الآن. ونأمل أن نواصل بناء علاقات تعاونية طيبة مع الاتحاد الروسي، وأن نسعى جاهدين إلى حل هذه المسائل المعلقة بروح من الحوار والتفاهم المتبادل.

ثمة مصدر قلق كبير لاستونيا ولاتفيا هو أن عدة آلاف من الأفراد العسكريين الروس في الخدمة الفعلية تم تسريحهم أو إحالتهم إلى التقاعد في أراضي استونيا ولاتفيا قبل ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ انتهاكا لاتفاقات الانسحاب، وما زالوا هناك حتى اليوم. وهؤلاء الأفراد، الذين يرغب كثيرون منهم في العودة إلى الاتحاد الروسي ولكن السلطات الروسية تخلت عنهم، كان المفروض أن يسحبوا إلى الاتحاد الروسي بموجب الاتفاق. وقد أكدت السلطات الروسية أن هؤلاء الأفراد العسكريين السابقين سيسحبون من لاتفيا بحلول نهاية هذا العام. ونرجو أن يكون هذا صحيحا، ونؤكد من جديد استعدادنا للتعاون على حسم هذه المسألة.

وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون بشأن مسألة المرور العابر للقوات العسكرية عبر أراضي ليتوانيا. في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ اعتمدت حكومة ليتوانيا قواعد إجرائية وطنية تطبق بطريقة

شاملة وموحدة، لتنظيم النقل المنظم والمأمون للقوات العسكرية الأجنبية والمواد الخطرة عبر أراضي ليتوانيا. ودول البلطيق تشدد على ضرورة التقيد التام أثناء العبور العسكري باللوائح الوطنية السارية ووفقا للقانون الدولي. وتحث دول البلطيق جميع الدول على احترام هذه الشروط والتقيد بها.

إن حكومات استونيا ولاتفيا وليتوانيا يساورها عميق القلق حيال الضرر البيئي الخطير الذي لحق ببلداننا بعد أكثر من ٥٠ عاما من أنشطة عسكرية أجنبية لا ضابط لها. ومناطق الأولوية التي تحتاج إلى إجراء علاجي هي التربة والمياه الجوفية الملوثة بالوقود، ومواقع النفايات الكيميائية والإشعاعية. ونشجع جميع الأطراف المعنية على المساعدة في تخفيف الضرر الذي خلفته القوات العسكرية الأجنبية.

ونحن متفائلون من أننا سنتمكن، بالتعاون الدولي، من تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة بين بلداننا والاتحاد الروسي، وأننا سنحسم القضايا المعلقة. ونؤكد، في الوقت ذاته، أن تطوير الحالة الأمنية في منطقة بحر البلطيق ينبغي أن يظل موضوع اهتمام المجتمع الدولي.

وبالأمس، لدى اختتام اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بودابست، اعتمد إعلان بشأن قضايا البلطيق، وأكدت الدول الـ ٥٢ المشاركة في ذلك المؤتمر على أعلى مستوى، استعداد المؤتمر للمشاركة في رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين لاتفيا وروسيا. وهذا ضمان بأن المؤتمر سيكمل في المستقبل القريب وضع نظام تفتيش فعال لمراقبة تشغيل محطة رادار سكروندا.

إن انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من بلداننا سيزيد توطيد ديمقراطياتنا المستعادة ويعجل بإعادة بناء اقتصاداتنا. وهذا بالتالي سيمكننا من زيادة مشاركتنا في جهود تعاونية متعددة الأطراف مثل التنمية الاجتماعية ونزع السلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية والبيئة. والأهم من كل شيء أننا نؤمن بأن عهدا جديدا من التعاون المثمر والبناء مع جميع جيراننا أصبح الآن حقيقة واقعة بالنسبة لبلداننا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد ماريس غايليس، رئيس وزراء لاتفيا على البيان الذي أدلى به نيابة عن دول بحر البلطيق.

اصطُحب السيد ماريس غايليس، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا، من المنصة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ كان الاتحاد الروسي قد أتم سحب قواته بصورة منظمة وكاملة من أراضي دول بحر البلطيق. وبذلك امتثل بدقة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨/٤٨ ولالتزاماته الدولية، ودلل بصورة قاطعة على التزامه بمبادئ المساواة واحترام السيادة والاستقلال في علاقاته مع الدول المستقلة الجديدة.

والمهم هو أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٤٨، وبعد مفاوضات معقدة ومطولة، تم الاتفاق على مجموعة من الاتفاقات مع لاتفيا واستونيا، لتنظيم مختلف جوانب عملية سحب القوات، مع مراعاة مصالح كل طرف من الأطراف. والاتحاد الروسي ينظر إلى هذه الوثائق باعتبارها إسهاما هاما في توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة وفي أوروبا بأسرها. هذه الوثائق قدمت الدليل على أن روسيا وشركاءها في منطقة بحر البلطيق يمكنهم أن يجدوا الحلول لأعوص المشاكل التي ورثناها من الماضي، وأن يتوصلوا إلى حلول توفيقية، وأن يمضوا معا متكاتفين.

وباستكمال عمليات انسحاب القوات، نفتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع دول بحر البلطيق. أما صفحة الماضي فقد قلبناها بشكل نهائي، الأمر الذي يمكننا من نقل اهتماماتنا الى المسائل الانسانية والتجارية والاقتصادية. ومن ثم تكون مسألة القوات العسكرية الروسية على أراضي دول بحر البلطيق قد انتهت تماما، ومما يبعث على سرورنا أن يرفع هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة.

وتعلم الجمعية أن الاتحاد الروسي، إثباتا لحسن نيته ورغبته في الامتثال لرغبات دول بحر البلطيق، بدأ سحب قواته من تلك البلدان، بمجرد توليه القيادة على وحدات القوات المسلحة للاتحاد

السوفياتي السابق المنتشرة في أراضي تلك الدول، دون انتظار التوقيع على الاتفاقات ذات الصلة. وإن نطاق وحجم هذه العملية التي لم يسبق لها مثيل تثبت صحتهما الأرقام التالية: في الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٢ وآب/أغسطس ١٩٩٤، تم نقل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ عسكري من استونيا ولاتفيا وليتوانيا الى روسيا؛ وغادرت أيضا ٠٠٠ ٣٠ أسرة تقريبا من أسر العسكريين، بلغ مجموع أفرادها ٠٠٠ ١٠٥ فرد تقريبا؛ وسحبت ٥٠٠ ٤١ قطعة من المعدات و ٠٠٠ ٧٠٠ طن من الامدادات؛ وغادرت ٢٣٠ سفينة موانئ بحر البلطيق. وليس من الصعب تصور ما تطلبه هذا من روسيا من تكاليف وجهود تنظيمية ضخمة. وعلاوة على هذا، لابد أن نشيد آلاف الشقق في روسيا لأسر العسكريين الذين تم سحبهم من بلدان بحر البلطيق.

إن التوصل إلى اتفاقات بين روسيا وبلدان بحر البلطيق بشأن طائفة من المسائل المتصلة بانسحاب القوات أمر ساعدت عليه بشكل كبير الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات دولية أخرى نعبر عن شكرنا لها. كما نشكر الدول التي قدمت ولا تزال تقدم اسهامات محددة من أجل إعادة اندماج العسكريين الروس المنقولين من استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

وصادقت روسيا مؤخرا على مجموعة من الاتفاقات العسكرية مع لاتفيا، ونحن بسبيل تقديم اتفاقات مماثلة مع استونيا الى مجلس النواب للتصديق عليها. ولايزال الجانب الروسي ينفذ بإخلاص جميع الالتزامات التي قطعها على نفسه. ونحن على استعداد للنظر في المشاكل عن طريق اللجان الثنائية المنصوص عليها في تلك الاتفاقات. وقد سبق تشكيل هيئات كهذه مع لاتفيا.

ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على مشاركة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ اتفاقاتنا مع استونيا ولاتفيا؛ فهذا سيضمن امتثال الأطراف امتثالا كاملا لالتزاماتها. ونحن على استعداد للتعاون بروح بناءة مع جميع الأطراف المعنية في صياغة الولايات الملائمة.

وروسيا على استعداد لتنمية علاقاتها مع دول بحر البلطيق في جميع المجالات، بما في ذلك المجالات التي أشار اليها هذا الصباح رئيس وزراء لاتفيا والمجالات غير المتصلة بمسألة انسحاب القوات.

ونرجو أن ييسر الانتهاء من الجانب العسكري من علاقاتنا مع بلدان بحر البلطيق النظر بشكل أكثر عمقا في مشكلة أخرى من مشاكل المنطقة تبعث على القلق وتعد محط اهتمام الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، ألا وهي حالة حقوق الانسان في بلدان بحر البلطيق. ونعتقد أن إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال ممكن أيضا. وهنا تكمن المبادرة أساسا في يد دول بحر البلطيق والمجتمع الدولي. ويسرنا أن جيراننا في بحر البلطيق أعربوا عن استعدادهم للدخول في حوار ثنائي مع روسيا سعيا الى إيجاد حل سريع لهذه المشاكل المتصلة بمستقبل الأفراد في المنطقة.

السيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكيزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا.

نادرا ما تكون النهايات سعيدة في أعمال الجمعية العامة. والانسحاب الذي تم في ٣١ آب/أغسطس من هذا العام لآخر الوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من استونيا ولاتفيا يدخل تماما في ذلك الصنف. لقد كانت مناسبة ذات دلالة عظيمة بالنسبة للبلدان المعنية وكذلك بالنسبة للمنطقة بأكملها وهي تستحق تماما اهتمام هذه الجمعية. ويمتدح الاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه الايجابي من جانب الاتحاد الروسي واستونيا ولاتفيا، وبدونه ما كان تحقيق هذه النتيجة ممكنا.

ومن الجدير بالاشارة أنه عندما تناولت الجمعية لأول مرة هذا البند من جدول الأعمال، قبل عامين، كانت القوات العسكرية الروسية لا تزال مرابطة في استونيا ولاتفيا وليتوانيا. ووجودها في تلك البلدان كان من تركات الاتحاد السوفياتي السابق. ولئن كان ذلك الوجود غير مقبول لبلدان بحر

البلطيق، فإن انسحاب القوات شكل من نواح عديدة مهمة صعبة بالنسبة للاتحاد الروسي.

لقد بدأت المفاوضات بشأن الانسحاب في وقت مبكر من عام ١٩٩٢. وفي قمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تموز/يوليه من ذلك العام، طلب رؤساء الدول والحكومات من الدول المعنية أن تقوم، دون إبطاء، بابرام الاتفاقات الثنائية الملائمة بما في ذلك وضع جداول زمنية لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من أراضي دول بحر البلطيق.

لقد شكّل، بدوره، إعلان هلسنكي نقطة مرجعية بالنسبة لهذه الجمعية عندما قامت في دورتها السابعة والأربعين باعلان موقفها لأول مرة بشأن مسألة انسحاب القوات من استونيا ولاتفيا وليتوانيا. والواقع أن الجمعية العامة كررت، في القرار ٢١/٤٧، وبعد ذلك في القرار ١٨/٤٨، جوهر اعلان هلسنكي بشأن هذه النقطة. كما حثت الجمعية العامة الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة في تيسير عملية الانسحاب. وفي هذا الصدد لعب الأمين العام دورا هاما في تحقيق اتمام عملية الانسحاب. ونحيي جهود المبعوث الخاص للأمين العام السفير كو، كما نحيي جهود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد غولدنغ الموصوفة في التقرير الأخير للأمين العام المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

والاتحاد الأوروبي يحيط علما بأن الاتفاقات وقعت أيضا فيما يتصل بمحطة الرادار في سكروندا، بلاتفيا، وبالمنشأت النووية في بلديسكي، باستونيا. وأبرمت اتفاقات أخرى بشأن منح ضمانات اجتماعية للعسكريين المتقاعدين الروس المقيمين في هذين البلدين. والاتحاد الأوروبي يفترض أن هذه الاتفاقات ستنفذ بالكامل. ويرحب بالضمانات الممنوحة من جانب الاتحاد الروسي بشأن سكروندا، ويأمل أن يتم الاتفاق قريبا على نظام الرصد الملائم.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن انسحاب القوات المسلحة الروسية من استونيا ولاتفيا وليتوانيا يفسح المجال لزيادة التعاون بين دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي. ونرى أن هذه الخطوة تشكل اسهاما حيويا في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة بحر البلطيق وكذلك في أوروبا بأسرها.

ويرجو الاتحاد الأوروبي أن تقوم جميع البلدان المعنية بالبناء على هذا الانجاز وأن تعمل جاهدة لإيجاد حل للمسائل المتبقية بروح من الحوار والتفاهم المتبادل. وحيث أن الاتحاد الأوروبي ينمي بشكل متزايد علاقات وثيقة مع دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي على السواء، فإن له مصلحة هامة في تحسن تحسُّن العلاقات البلطيقية - الروسية.

السيد هاكونسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة: ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

إن اكتمال انسحاب القوات الأجنبية من دول البلطيق في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ مثل خطوة هامة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البلطيق بالاضافة إلى منطقة شمال أوروبا بأسرها.

وبلدان الشمال يسرها كثيرا أن تنضم إلى الأمين العام في الاشادة بجميع الأطراف المعنية على نجاحها في حل المشاكل المتصلة بوجود القوات الأجنبية المحتلة على أراضي دول البلطيق.

والاتفاقات المتعلقة بانسحاب القوات أتاحت فترة أطول لتفكيك وإبطال استخدام رادار سكوندرا ومرافق بالديسكي. وترحب بلدان الشمال بهذه الاتفاقات، بالاضافة إلى الاتفاقات المتعلقة بالضمانات الاجتماعية للعسكريين المتقاعدين وأفراد أسرهم في لاتفيا واستونيا. وتشعر بلدان الشمال بالثقة بأن الأطراف سوف تواصل معالجة هذه المسائل ذات الاهتمام بروح من التعاون.

اليوم برزت منطقة البلطيق مجددا بوصفها منطقة لها مصالحها وفرصها. وعبر القرون، كانت المنطقة تتسم بروابط سياسية واقتصادية وثقافية واسعة. وتجري إقامة هذه الروابط من جديد وهي تتطور بزخم مثير للاعجاب.

هذا التطور بالنسبة لبلدان الشمال يكتسي أهمية خاصة. إن لدينا مصلحة واضحة ليس فقط في جميع الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن والاستقرار، وإنما أيضا في النهوض بالروابط الاقتصادية والثقافية في منطقة البلطيق.

لقد اضطلعت بلدان الشمال بدور نشط في الإعداد للمبادرات المتعلقة بمنطقة البلطيق وفي العديد من أنشطة التعاون في البلطيق، وسوف تواصل الاضطلاع بذلك. وجهودنا الرامية إلى النهوض بالاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة البلطيق تتضمن أيضا أراضي الاتحاد الروسي الواقعة في هذه المنطقة.

إن علاقات التعاون والصداقة المستمرة بين استونيا ولاتفيا وليتوانيا والاتحاد الروسي لها أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل الاستقرار في منطقة البلطيق. والانتهاء من عملية انسحاب الوحدات العسكرية الأجنبية من دول البلطيق يمثل أيضا اسهاما هاما في الحفاظ على الأمن في منطقة شمال أوروبا كلها.

غير أن الأمن الدائم لن يتحقق على أكمل وجه إلا من خلال زيادة وتعميق التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي بين الأطراف. على أن الشرط المسبق لقيام هذا التعاون بين الاتحاد الروسي وجيرانه في منطقة البلطيق تحسّن الآن تحسنا كبيرا. وإننا لعلى ثقة بأن الأطراف ستواصل البناء، بوحي من هذه الروح، على أساس النتائج التي تحققت.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يمكن للولايات المتحدة أن تدعي على نحو مبرر بأنها بطلة استقلال دول البلطيق. فطوال عقود، عندما كان هذا الهدف يبدو وهما باطلا بالنسبة للكثيرين، كانت حكومة بلدي تؤكد من خلال سياستها بالقول والفعل، أن استونيا ولاتفيا وليتوانيا كانت وينبغي أن تكون دولا مستقلة تتألف كل منها من أمة واحدة، ودأبنا على الاصرار على تحقيق ذلك الاستقلال. وإن إعادة إرساء الحرية والاستقلال في هذه البلدان في ١٩٩١ استقبل بالحماسة والرضى في بلدي؛ ولربما لا يوجد مكان آخر يقدر فيه مثلما نقدر نحن الثمن الذي دفعته شعوب البلطيق في السعي الطويل لتحقيق ذاتها الوطنية.

إن الاستقلال الوطني الناجز يدلل على نفسه من خلال السيطرة السيادية لحكومة على إقليمها الوطني. ولهذا السبب، أيدت الولايات المتحدة هذا البند من جدول الأعمال في الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجمعية العامة وقدمت دعمها للمساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص، البروفسور تومي كو، في تسهيل التوصل إلى اتفاقات لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق. وانضمت الولايات المتحدة كذلك، بطريقة ملموسة جدا وعملية، إلى الجهد المتعدد الأطراف لمساعدة الاتحاد الروسي في بناء المساكن للعسكريين العائدين من دول البلطيق ولأسرهم.

ويحيط وفد بلدي علما مع الامتنان العميق بتقرير الأمين العام حيث:

> "يثني الأمين العام على جميع الأطراف المعنية لنجاحها في حل المشاكل المتصلة بوجود القوات المسلحة الأجنبية في أراضي دول بحر البلطيق". (A/49/419، الفقرة ١٢)

ويوثق التقرير، بصورة خاصة، الاتفاقات الثنائية التي وقعت مؤخرا والمتعلقة بانسحاب القوات المسلحة الروسية واتفاق الضمانات الاجتماعية الممنوحة للعسكريين المتقاعدين المقيمين في لاتفيا واستونيا. والحل السلمي لهذه المسألة سيؤذن بفتح صفحة جديدة في تاريخ منطقة البلطيق ويمكن أن يشكل الأساس لقيام العلاقات الودية في المستقبل.

فبعد نيل دول منطقة البلطيق استقلالها اضطلعت بالالتزامات الواردة في شتى الاتفاقات الدولية والاقليمية بشأن حقوق الانسان والحقوق المدنية. والروح التي تنطوي عليها هذه الالتزامات

هي أن البشر يجب أن يتطلعوا إلى المستقبل وليس إلى الماضي في علاقاتهم مع الشعوب الأخرى. التاريخ كثيرا ما كان مؤلما ولكنه كان مؤلما بصفة خاصة لأمم البلطيق. بيد أن مستقبلها يجب ألا يكون رهين الماضي. وإذ تمد بلدان أخرى أيديها لشعوب البلطيق، فإننا نطلب إليها أن تبني مستقبلها على أساس المبادئ وليس على التحامل. وإننا نتوقع من أمم البلطيق أن تفي بما تفرضه مصائرها كدول حرة ومستقلة وتقدمية، وأن تتجسد عضويتها المستعادة في مجتمع الأمم في العلاقات بين الطوائف التي تقطن هذه البلدان بالاضافة إلى العلاقات مع جيرانها من الدول المستقلة والديمقراطية.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الأيام، عندما تجبر الأمم المتحدة في كثير من الأحيان على تركيز اهتمامها على الأحداث المرعبة، بل المنطوية على كارثة، فإن ما ينعش النفس ويحفزها أن نلاحظ بأن بعض التطورات يسفر عن نتائج طيبة. والبند ٢٦ من جدول الأعمال مثال على ذلك. فالانسحاب التام للقوات العسكرية الروسية من ليتوانيا أولا، وبعد عام، من استونيا ولاتفيا قد أنجز، وبذلك فإننا يمكن أن نحذف هذا البند من جدول أعمالنا.

لقد كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة أول بلد بين بلدان حلف وارسو السابق استطاع أن يتفاوض بنجاح بشأن انسحاب القوات الروسية من أراضيها. وتبعا لذلك ندرك جيدا التعقيدات المتصلة بهذه الممارسة. ففي تلك الأيام العنيفة من ١٩٩٠، ما كان هناك أحد سوى أشد المتفائلين، وربما المثاليين، يمكن أن يصدق بأن بلدان منطقة البلطيق ستصبح خلال خمس سنوات مستقلة وذات سيادة وخالية من القوات الأجنبية. ونحن سعداء لأن الجمهورية التشيكية، بطريقتها الخاصة، أسهمت بتواضع في الجهود التي توجت بالنجاح الساحق في آب/أغسطس الماضي. واشتراكنا لم يتضمن فقط دعمنا الأخلاقي الثابت لأصدقائنا في منطقة البلطيق بل كذلك، على سبيل المثال، مشاركتنا في بعثة السفير تومي كو في العام الماضي إلى دول البلطيق، بالنيابة عن الأمين العام.

ونلاحظ أن مسائل معينة لا تزال دون حل. وهذه المسائل تتعلق، على سبيل المثال، بالعسكريين المتقاعدين أو المسرحين من القوات المسلحة الروسية المقيمين حاليا في استونيا ولاتفيا. مع ذلك نؤمن بأنه عندما يتم التوصل الى حل للمشاكل الكبيرة، فإن المشاكل الصغيرة ستحسم في الوقت المناسب. وندرك أيضا أن الضرر البيئي الذي خلفته القوات الروسية، إن لم يكن لسبب فلأننا واجهنا حالة مماثلة بعد رحيلها من بلدنا بالذات. واصلاح الضرر سيكون تحديا كبيرا لبلدان بحر البلطيق، تقنيا وماليا على السواء، لكنه شرط هام لتقدمها الاقتصادي السليم بكل ما في الكلمة من معنى.

إن حكومتي تهنئ أصدقاءنا من دول بحر البلطيق بهذه المناسبة، في الوقت الذي يقوم فيه اليوم رؤساء البلدان الثلاثة بزيارة الى براغ. ونهنئ كذلك قيادة الاتحاد الروسي على اظهار الحكمة والعزيمة اللازمتين لإكمال مهمة لا بد أن تكون، على الصعيد الشخصي للجنود المعنيين، صعبة للغاية، ولكن نتيجة لذلك، أصبح شمال أوروبا ومنطقة بحر البلطيق مكانا أكثر أمنا.

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الجمعية العامة تقوم، للسنة الثالثة، على التوالي، بمناقشة الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق.

إن وفد بلدي يبدي اهتماما خاصا بهذا البند منذ أن ظهر على جدول أعمال الجمعية العامة. وكما قلنا في الماضي، فإن دولة أفغانستان الإسلامية، وعلى أساس مبادئ سياستها الخارجية، لا تزال، وستظل ضد وجود قوات عسكرية أجنبية على أية أراض، وتحت أية حجة تتعارض مع إرادة وتطلعات أمة ما. إن أي وجود من هذا القبيل ينبغي انهاؤه فورا وعلى نحو كامل ودون شروط.

إن خلق جو سياسي إيجابي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، مشجع على تحقيق التسوية السياسية للمنازعات، وهو جو ساعد على استتبابه الموقف المتعاون الذي أبدته البلدان المعنية

والجهود الحميدة للأمم المتحدة، اتسم بالتقدم البارز نحو تحقيق الهدف الذي أدرج من أجله البند في جدول الأعمال عام ١٩٩٢.

وبعدما ظهرت بعض التطورات الإيجابية، طلبت الجمعية العامة العام الماضي الى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لتيسير الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا.

إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٨/٤٨ يشير الى حدوث تطورات ايجابية فيما يتعلق بالحالة في ليتوانيا. ويحدونا الأمل في أن تحل المسائل المتبقية على نحو أسرع من خلال القنوات الثنائية.

وفيما يتعلق بلاتفيا، فإن توقيع عدد من الاتفاقات حول مسائل عملية بين الاتحاد الروسي ولاتفيا، الأمر الذي أدى الى انسحاب القوات الروسية من لاتفيا قبل ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، مثل تقدما نحو تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

أما فيما يتعلق باستونيا، فمما يدعو الى الارتياح أن انسحاب القوات الروسية المتبقية تم وفقا للجدول الزمني، أي قبل ٣١ آب/أغسطس١٩٩٤.

إن أفغانستان تثني على الموقف المتعاون، وبعد النظر، والحكمة السياسية التي مكنت الاتحاد الروسي ودول بحر البلطيق من حل هذه المسألة. وفيما يتعلق بهذا الانجاز، ينبغي أيضا الثناء على الجهود المتعددة الجنسيات التي يسرت نجاح العملية.

وعلى الرغم من هذه الانجازات، يبدو أن استونيا ولاتفيا يعتريهما بعض القلق من كون الاتفاقات لم تنفذ بالكامل. غير أن الجو الإيجابي والتعاوني والشعور بالثقة بين البلدان المعنية نتيجة للانسحابات يوفران الضمانات بأن القنوات الثنائية ستكون مفيدة في حل أية مسائل جانبية متبقية. ويمكن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يضطلع بدور ايجابي لبلوغ هذه الغاية.

إن ليتوانيا ولاتفيا واستونيا، بوصفها دولا أعضاء ذات سيادة في منطقة بحر البلطيق، تتوقع من كل دولة مجاورة أن تحترم قوانينها وأنظمتها الوطنية، وأن تحترم مبادئ القانون الدولي في علاقاتها المتبادلة.

إن حل مسألة البلطيق كان أحد أفضل الأمثلة على فعالية الدبلوماسية الوقائية، والتعاون، والتفاهم، والارادة السياسية، وهو بلا شك عزز صون السلم والأمن الاقليميين والدوليين.

إن دول بحر البلطيق التي كانت لفترة طويلة تستحق أن تحصل على فرصة تستطيع فيها أن تقدم اسهامها الكامل وتستغل امكاناتها في الاندماج في الهياكل الاقتصادية والسياسية والأمنية في أوروبا.

ودولة أفغانستان الإسلامية شعبا وحكومة ترجو لشعوب الدول البلطيقية، التي تحملت عقودا من الألم والمعاناة، أن تحتضن قيم السلم والاستقلال والديمقراطية الكامل، وأن تتمتع بمزيد من الازدهار والتقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة: مشروع القرار A/49/L.46

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة أولا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض مشروع القرار A/49/L.46.

السيد يونغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبوصفي ممثلا لتلك الحكومة، وأيضا بوصفي رئيسا للجنة اطلنطا لتنظيم الألعاب الأولمبية المئوية في عام ١٩٩٦، يسرني جدا أن أعود الى هذه القاعة لمشاركة الجمعية في مشروع القرار هذا عن بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة.

وأود أيضا أن أتلو أسماء المقدمين الاضافيين لمشروع القرار هذا الذين لم تطبع أسماؤهم في القائمة. والقائمة هي على الأرجح أطول وأبرز قائمة للدول وضعت بشأن أي مشروع قرار تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة جدا.

وهذا يعبر عن إجماع أسرة شعوب هذا الكوكب على الإيمان بإمكانية بناء السلم من خلال الرياضة. وأود أن أضيف البلدان التالية الى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أفغانستان، اكوادور، البانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوغندا، أوكرانيا، إيران، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بولندا، بيرو، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الصين، غرينادا، غواتيمالا، فنزويلا، فيجي، فييت نام، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، ماليزيا، المغرب، ميانمار، ميكرونيزيا، نيبال. وبذلك يكون العدد الإجمالي لمقدمي مشروع القرار هذا ١٣٤ بلدا.

لقد اعتدنا في هذه الجمعية وفي أسرة الأمم، حينما لا نتمكن من الاتفاق على شيء، أن نتفق على شيء واحد هو أن نجتمع معا في تنافس سلمي. والواقع أن معظم نجاح هذه الهيئة كان يرتكز حول الصداقات والزمالات التي تطورت من خلال الرياضة. وتجربتي الشخصية حينما خدمت هنا سفيرا للولايات المتحدة قبل ما يقرب من ١٥ عاما، هي أنه بفضل مشاركتي رياضة التنس مع سفير الاتحاد السوفياتي - فقد كنا نمارس هذه الرياضة بانتظام كل شهر تقريبا وكنا دائما نتعاون في الفوز في مجموعات المباريات، كما ينبغي للدبلوماسيين الحقيقيين - احتفظنا بنوع من الصداقة لم يحدث فيها اطلاقا، طوال فترة ثلاث سنوات، أن استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد بند روسي، أو استخدم الفيتو الروسي ضد أي بند أمريكي.

وأقول أيضا إنه نتيجة للتنافس الرياضي الذي شهدناه - مثل صداقة تنس الطاولة مع جمهورية الصين الشعبية التي فتحت الباب لمحادثاتنا مع تلك الأمة العظيمة، أو الألعاب الأولمبية التي هزم فيها الاتحاد السوفياتي، بادئ الأمر، الولايات المتحدة في كرة السلة - لعبتنا، وبعدها فاز عليه فريق الولايات المتحدة في الهوكي، وهي رياضة شتوية أقرب الى روسيا بطبيعتها - طورنا علاقات عززت عمل هذه الهيئة. ونحن في حكومة الولايات المتحدة وفي الأسرة الأولمبية نصر على أنه في الإمكان مواصلة بناء السلام العالمي من خلال الرياضة.

في تموز/يوليه ١٩٩٦ سنحتفل بالعيد المئوي للألعاب الأولمبية في مدينة اطلنطا. ونتوقع أن تشارك فيه أكثر من ٢٠٠ أمة من أمم العالم بفرقها الرياضية. وتمشيا مع التقاليد الأولمبية وبناء على اقتراح هذه الجمعية، سنبذل جهودا كبيرة لمراعاة هدنة أولمبية أثناء تلك الفترة. نأمل مخلصين ومتضرعين أن تتوقف جميع الأعمال العدائية لمدة ١٦ يوما، وأن ينخرط العالم في مساع تعزز الأسر وحياة أبنائنا. وسنعمل مع مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة في هذا الاتجاه، ونحاول بناء جسور للأمل والتفاهم. وبما أن ٨٠ في المائة من سكان العالم سيشاهدون الأحداث الأولمبية على شاشات التلفزيون فستتاح لنا الفرصة عبر الاتصالات العالمية لاشراك الناس في كل أرجاء العالم في الاحتفالات بالذكرى المئوية للألعاب الأولمبية في اطلنطا في تموز/يوليه ١٩٩٦.

لقد رأينا أن نيجيريا، على الرغم من الصعوبات التي كانت قائمة فيها، كانت كلها على ما يبدو تتقدم نحو الأفضل عندما كان فريقها لكرة القدم يبلي بلاء حسنا في مباريات كأس العالم. وشاهدنا الأمم تستعيد، المرة تلو الأخرى، إحساسها بالكرامة والعزة الوطنية عندما يتنافس رياضيوها مع رياضيي العالم ويظهرون روح الإباء والانجاز التي تعرفنا أن البركات التي ينعم بها أبناء هذا الكوكب تعم جميع الأجناس والأمم والعقائد، وأن بإمكاننا معا أن نبني كوكبا سلميا.

من هذا المنطلق كان من دواعي سرور وفدي أن يعلم أن مشروع القرار هذا يشارك في تقديمه كل هذا العدد من الأمم. ويحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار، وأن نبدأ الاحتفال في كل أنحاء العالم بأنه يمكن أن تتاح فرصة لمدة ١٦ يوما فقط، لا للمفاوضات بل ببساطة للسلم، لعل أطفال العالم، نتيجة ذلك السلم، يجدون أن حياتهم قد تحسنت، وأن شباب العالم يفهمون أن طريقا آخر متوفر لنا لنعيش معا على هذا الكوكب.

السيد ايلويكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشيد الجمعية العامة اليوم بالمثل الأعلى الأولمبي الذي يرمي الى تعزيز التفاهم الدولي فيما بين شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة، بغية تعزيز تنمية البشرية على نحو متسق. ومن محاسن الصدف أن تدور هذه المناقشة في سنة ١٩٩٤ التي أعلنتها الأمم المتحدة السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأولمبي، احتفالا بذكرى مرور مائة عام على إنشاء اللجنة الأولمبية.

وقد أكد خوان أنطونيو سامارانش، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، في رسالته الى السيد أمارا ايسي رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين أن:

"الفكرة الأولمبية ستواصل ... استخدام قدرتها التوفيقية ونزعتها الإنسانية لصالح السلم والتفاهم الدوليين".

وأضاف الفكرة الرائعة القائلة بأن:

"الرياضة للجميع، والصحة للجميع، وتدريس المثل الأعلى الأولمبي والعدالة والأخلاق الرياضية وحماية البيئة وحفظها والحملات المناهضة للمنشطات والمخدرات والعنف في الرياضة، والتعليم الوقائي من الآفات مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي جميعا أنشطة تعتبر جزءا من التزامنا الأدبي تجاه المجتمع الدولي". (A/49/720، ص ٤).

وقد استمعنا منذ لحظات الى بيان يتسق مع المثل الأعلى الأولمبي، ألقاه السفير أندرو يونغ الرئيس المشارك للجنة أطلنطا لتنظيم الاحتفال بالذكرى المئوية للألعاب الأولمبية. لقد عرض مشروع القرار A/49/L.46، ودعا ببلاغة الى احترام الهدنة الأولمبية التي نرجو أن تراعى أثناء الدورة الصيفية المئوية للألعاب الأولمبية التي ستعقد في اطلنطا في ١٩٩٦. ومن تشرفوا بزمالة السفير يونغ في الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة يسعدهم سعادة خاصة أن يقولوا له إن الولايات المتحدة لم تعرف قط سفيرا للمودة أعلى منه قدرا أو نظيرا له في القدرة على التوفيق بين الواقع السياسي والتطلعات الى الحرية والكرامة والعدالة التي تعتز بها كل هذه الشعوب التي تنتمي الى خلفيات ثقافية مختلفة وأوطان مختلفة.

ويضفي وجود السفير يونغ هنا اليوم هيبة على هذه المنظمة العالمية. لقد تركت منزلته المعنوية الرفيعة بصمات الاحترام والإعجاب المتعذر محوها في محافل دولية كثيرة. ويرى فيه العالم وكل من يناصر حقوق الإنسان أعظم مدافع، نظريا وعمليا، عن المسار الذي اختطه مارتن لوثر كينغ.

واسمحوا لي أن أقدم بعض النقاط التي نرى أنها تدخل في صميم الموضوع.

تشارك بنما في عمل هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة بمشاعر تنقسم بين الحماس لمنجزات الحوار والتعاون الدولي والحيرة إزاء حجم المهام التي لا يزال يتعين علينا إنجازها لتحقيق

أحلام الحرية والتضامن والسعادة والسلم. وإن إدراج البند المطروح علينا الآن، المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة" في جدول الأعمال يبدو لنا إجراء حكيما جدا.

ووفد بلدي يهنئ تهنئة خالصة الذين فكروا في إدراج هذا البند. فهو يعبر عن فكرة جديدة وخلاقة، تغذي الفكر ومن شأنها أن تحفز على حوار هام للغاية. ويتضح بوجه خاص في سياق هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة أن مشاكل سياسية واجتماعية كثيرة هي في الأساس مشاكل خاصة بالتعليم والثقافة. إنها مشاكل مرتبطة بطريقة تعاملنا مع البشرية التي ننتمي اليها.

لقد وضعت الأمم المتحدة، عن طريق ميثاقها، ومقاصدها ورسمت خطة تكاد تكون خارقة لتحقيق هذه المقاصد. ويجب أن نسلم بأنها لم تحقق هذه المقاصد لأن البشرية لا تزال تغشاها المظالم الفظيعة من جميع النواحي: البيولوجية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية. ونرى أن هذه المظالم تملي معادلة الموهبة العظيمة التي تمتلكها البشرية في الإبداع بقدرة ذات قوة مماثلة على التدمير. في بعض الأحيان نشعر بالحماس، لأنه يبدو لنا أن البشرية على وشك أن تولد من جديد، وفي أحيان أخرى نشعر بالقنوط لأننا نشعر بأننا على شفا الهاوية.

وعندما نضع كل هذه الأفكار والمشاعر في سياق التاريخ والواقع المعاصر لأمم المتحدة نرى أنه يتوجب علينا نحن الموجودين هنا اليوم أن نكون، فضلا عن كوننا ممثلين لحكوماتنا أو مراقبين مفوضين، شاهدين على أن إدراكنا الحسي لا ينبؤنا بنهاية العالم وعلى أن رؤيانا ليست رؤيا اليأس.

وسجل وفد بنما، من خلال بياناته في الجمعية العامة، تسجيلا رسميا حرصه الدائم على ألا يعيش شعب بنما، شأنه شأن شعوب أمريكا اللاتينية، على هامش التاريخ. ومنذ بداية مركزنا الوطني، نزعنا، بإرادتنا أو رغم إرادتنا، الى الانتقال عبر مسالك ثقافات متنوعة والى تجربة مغامرة من نوع من العالمية قادرة على توحيد شتى أجزاء العالم تماما كما تربط قناة بنما بين محيطين من محيطات كوكبنا.

في الأمم المتحدة ينبغي أن ندرك إدراكا متزايدا أن ثمن أي تقدم يحرز صوب المستقبل لا يدفعه فرد أو مجموعة من الأفراد أو أمة من الأمم بل يدفعه الجنس البشري وواقع العالم المعاصر هو أن الشباب الذين لا يلجأون الى المخدرات أو العواطف القوية أو العنف أو النزعة الاستهلاكية البحتة يسألون أنفسهم في الوقت الحاضر عما ينبغي أن يقوموا به لتفادي مستقبل أكثر قتامة. وأضيف أنني أقول هذا بالجدية الكبيرة - جدية يشعر بها شخص ينتمي الى جيل كان، مما ينطوي على التناقض، من حسن حظه أن يسأل نفسه وهو شاب عما يفعله لكي يضمن أن يكون المستقبل أفضل.

لقد وضعت منظومة الأمم المتحدة لنفسها، منذ سنوات عديدة، أهدافا طموحة، بما فيها تلك التي تدعو الى التعليم للجميع والصحة للجميع والإسكان للجميع. وإن تعزيز وتنمية التربية البدنية والرياضة للجميع - الأطفال والشباب والمسنين - عنصر حيوي في بعض هذه الأهداف. ولهذا السبب من المهم أهمية خاصة أن تعزز الأمم المتحدة التعاون في مجال الرياضة والتربية البدنية على جميع الأصعدة الممكنة: الحكومية الدولية وغير الحكومية وعن طريق الحركة الأوليمبية وعن طريق المتكفلين الخاصين. ونود أن نشير الى أننا نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعطي مكان الصدارة لتشجيع القيم الأخلاقية للرياضة والتربية البدنية، بمعنى أنها ينبغي أن تشارك وتتعاون في أي عمل يرمي الى مكافحة الأنشطة المنافية للروح الرياضية.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على بعض الأفكار. ويعني النهوض بالرياضة، كما سبق للسفير يونغ أن قال هنا ببلاغة كبيرة، الإعداد الحقيقي للحوار بين كائنات بشرية فالرياضة هي المجال الصحيح لممارسة العالمية الفعالة. والرياضة هي ناتج ثقافي قيّم إذا ما شجع ونمي عمق التفاهم بين الشعوب. والرياضة عامل في الحد من الإفراط في السلوك من حيث أنها تعزز وعي الإنسان بحدود

إمكاناته. والرياضة تمكن الناس من البناء والناس الذين يبنون قادرون على إيجاد عالم أفضل يسود فيه السلام.

ويود وفد بنما أن يشيد بالحركة الأوليمبية التي، منذ نشأتها في اليونان، حين كان الاحتفال يجري بالأعمال البدنية البطولية الى جانب الموسيقى والشعر، تعبر عن رسالة واحدة وهي أنه يتعين على الرجال والنساء تنمية فضائلهم. والرياضة هي أعظم ترياق للشفاء من السموم التي قد تكون كامنة في الألفاظ والأشياء.

وختاما أود أن أقول إن المثل الأعلى الأوليمبي، على حد قول السيد بطرس بطرس غالي، "ترنيمة تتغنى بالتسامح والتفاهم بين البشر والثقافات". ونحن نتفق مع الأمين العام على أن "المثل الأعلى الأوليمبي مدرسة للديمقراطية" وأن هذا "يعني أن هناك صلة طبيعية بين قواعد السلوك في الألعاب الأوليمبية والمبادئ الرئيسية للأمم المتحدة".

وختاما، أود أن أطلب اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.46 دون تصويت.

السيد بيير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة قرارين لهما دلالة خاصة. وأشير الى القرار بشأن السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي والقرار بشأن مراعاة الهدنة الأوليمبية. والقرار الأول يقصد به الاحتفال بذكرى مرور مائة عام على إنشاء اللجنة الأوليمبية الدولية، بينما دعا القرار الثاني الى وقف الأعمال العدائية كافة خلال الألعاب الأوليمبية. والقصد منهما هو تعزيز التفاهم الدولي عن طريق الرياضة.

وحسبما نعلم في الجمعية العامة تمام العلم لا يزال السلم والأمن العالميان بعيدي المنال. ونحن سعداء بأن فترة التنافس الشديد بين الدولتين العظميين قد انقضت. وابتعد العالم عن تهديد الفناء النووي. ولكننا نواجه اليوم العديد من الحروب المحلية التي تقاوم كل محاولات الحل - والدليل على ذلك الصراعات الفئوية العديدة الجارية حاليا في أوروبا وافريقيا ومناطق أخرى من العالم.

ومن الجدير بالثناء مساعي الأمم المتحدة - وخصوصا مجلس الأمن - لإحلال السلام والاستقرار في هذه المناطق المضطربة. ولكن علينا أن نسلم بأن نجاح المنظمة حتى الآن مقيد تقييدا شديدا. وفي الوقت الذي نأمل فيه في حدوث طفرات جديدة في مختلف العمليات الدبلوماسية والتفاوضية، لا نستطيع التهرب من الاستنتاج بأنه من المطلوب إيجاد مفاهيم ونهج جديدة من أجل التصدي للصراعات المستمرة والمتكاثرة.

وتشكل المبادرات التي أتت بها اللجنة الأوليمبية الدولية خطوة شجاعة ومتسمة بسعة الخيال الى الأمام صوب ضمان السلم الدائم. ومن الحقائق ذات الدلالة الكبيرة أن ١٣٤ دولة عضوة أضافت أسماءها باعتبارها من ضمن مقدمي مشروع القرار بشأن مراعاة "الهدنة الأوليمبية". ومن الواضح أن المجتمع الدولي يأمل في أنه يمكنه بتلك الطريقة إحياء ممارسة الألعاب الأوليمبية القديمة بوقف الأعمال العدوانية كافة خلال فترة الألعاب الأوليمبية.

وببسط مبدأ "ايكيتشيريا" أو "الهدنة الأوليمبية" يمكننا على الأقل أن نلتمس فترة راحة، ولو كانت مؤقتة، من أعمال القتل والتدمير المصاحبة للصراعات. والهدنة، كما نعلم، كانت تدوم عادة فترة المسابقة الرياضية. وخلال ذلك الوقت نحيد جانبا كل التناحرات والغيرة الوطنية واعتبارات السياسة والعرق والدين والثروة والمركز الاجتماعي. وتنافس الملوك مع عامة الناس على الفوز بغصن الزيتون البري الذي كان يقدم لكل فائز، والذي أصبح عبر السنين رمزا للسلام.

ولكن بالالتزام السياسي يمكن "للهدنة الأوليمبية"، التي كان يعتبرها جميع المشاركين مقدسة، أن تمد الى ما لا نهاية. لذلك ندعو الناس ذوي النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم أن يضعوا في صدارة أفكارهم وأعمالهم المبادئ والمثل العليا التي يسعى الى الترويج لها تقليد "ايكيتشيريا" والمثل الأعلى الأوليمبي. ونوجه نداءنا الى كل

المنخرطين حاليا في الصراعات بأن يولوا الاحترام، على الرغم من إلحاح وصحة القضايا التي يناضلون من أجلها، لهذه المبادئ السامية التي تؤيدها الأمم المتحدة.

وتتضمن المبادئ الأساسية للحركة الأوليمبية القيم والمثل العليا لهذه المنظمة. ولذا من الممكن للحركة الأوليمبية أن تتعاون معنا في الحملة من أجل تحقيق السلم العالمي. لقد أسهمت الحركة إسهاما قيما في بناء عالم أفضل من خلال الرياضة. والأمم المتحدة من جانبها اتخذت خطوة كبيرة بتعزيز جهودها للنهوض بالسلم والتنمية وذلك بقبولها وتأييدها التامين لمفهوم "الهدنة الأوليمبية".

ويسرنا أن نلاحظ الجهد الملحوظ الذي تبذله اللجنة الأوليمبية الدولية لتوفير المساعدة الإنسانية في عدد من المناطق التي مزقتها الحرب. وتمكن تلك المساعدة المجتمع الدولي من القيام بأفضل استجابة ممكنة للعدد المتزايد من الحالات التي تتطلب تدخله. ونود أن نثني على اللجنة لإسهاماتها الإيجابية وأن ندعوها الى المشاركة المستمرة في أعمال منظمتنا. لذلك شاركنا في تقديم مشروع القرار A/49/L.46، الذي يسعى الى توطيد العلاقة بين اللجنة الأوليمبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة.

وينبغي أن تشهد مناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة التي سنحتفل بها في العام المقبل، جهدا دوليا متضافرا من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لميثاق منظمتنا، وهو إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتحتاج شعوبنا وخاصة شبابنا - الى أن تتربى على فضائل السلم. وفي هذا السياق، نرحب ونقر بالاقتراح القاضي بعقد اجتماع لوزراء الشباب والرياضة للنظر في البند المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي". وينبغي أن تخرج من هذا المحفل خطة للتعاون لتعزيز العلاقات الرياضية بين الدول الأعضاء - علاقات يجمعها التنافس الصحي بدلا من المواجهة العدائية.

وإذ تنتقل الشعلة الأوليمبية من برشلونة الى أتلانتا، يجب أن نعمل لضمان أن تتم في موعد أقصاه صيف عام ١٩٩٦، عندما تحتفل اللجنة الأوليمبية الدولية بذكرى مرور مائة عام على إنشائها، الدعوة الى الالتزام بهدنة دائمة فيما يتعلق بجميع الصراعات داخل الدول وفيما بينها. وإذا أمكن للبشرية، مع فجر القرن الحادي والعشرين، أن تدخل عصرا جديدا من السلم والوفاق العالميين كان ذلك يقينا إنجازا حميدا.

السيد ابراهيم ديالو (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): على الرغم من أن وفد غينيا سبق أن هنأكم، سيدي الرئيس، وأعرب لكم عن اعتزازه إذ يراكم تترأسون أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، آمل أن تسمحوا لي بأن أؤدي واجبا مقدسا بوصفي صديقا وأخا بالإعراب للممثلين المرموقين للدول في هذه الجمعية عن امتناني الخالص والعميق لتشريفهم بثقتهم الدبلوماسي الموقر والبارز، رئيسنا السيد أمارا ايسي.

ومعروض علينا اليوم مشروع قرار بشأن المثل الأعلى الأوليمبي، ومن بين مبادئ هذا المثل الأعلى وضع الرياضة في خدمة التنمية المنسجمة للبشرية، بغية تشجيع إقامة مجتمع سلمي حريص على الحفاظ على كرامة الإنسان. وبرمز الحلقات الخمس التي تمثل اتحاد قارات خمس ولقاء الرياضيين من العالم بأسره في الألعاب الأوليمبية، وبشعارها المشهور "الأسرع، والأعلى، والأقوى" كرست اللجنة الأوليمبية الدولية، التي يشرفني أن أكون عضوا فيها، نفسها طيلة قرن كامل لتشجيع التربية البدنية والرياضية.

إن تقرير رئيس اللجنة الأوليمبية الدولية ومنسق السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي، وكذلك الوثائق الخاصة "بالهدنة الأوليمبية" التي تم تعميمها على ممثلي البعثات، والملخص الذي وزعته الأمانة العامة كلها تدلل بوضوح على الجهود المبذولة من جانب الحكومات واللجان الأوليمبية الوطنية.

وبالمثل يوضح الدعم الساحق من جانب ١٣٤ بلدا لمشروع القرار المعروض على الجمعية - وهو يشكل رقما قياسيا حسبما أشار اليه السفير أندرو يانغ - اهتمام الجمعية بكل ما يتصل بالشباب والتعليم والسلام والتفاهم الدولي القائم على الصداقة والتضامن.

واللجنة الأوليمبية الدولية، عن طريق إحدى وكالاتها المتخصصة - التضامن الأوليمبي - تنفذ في كل عام ثلاثة مشاريع على الأقل في كل بلد من بلدان العالم. وتقدم اللجنة منحا دراسية للرياضيين - وأكثرهم شهرة شقيقتنا الموزامبيقية ماريا لوردس موتولا بطلة العالم في الجري لمسافة ٨٠٠ متر للنساء. وعلاوة على ذلك تتكفل اللجنة بالحفاظ على عالمية الألعاب الرياضية، وتكفل مشاركة الرياضيين من جميع أنحاء العالم في هذه الألعاب وذلك بتولي مسؤولية إعداد ستة رياضيين وقائدين من كل بلد.

واللجنة الأوليمبية الدولية هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي لا تدفع اللجان الأوليمبية الوطنية الأعضاء فيها أية اشتراكات؛ وعلى العكس من ذلك تتلقى اللجان الأعضاء ميزانية سنوية لإدارتها وتمويل مشاريعها الإنمائية.

إن الإسهام الهام الذي تقدمه الرياضة والثقافة للعالم - عن طريق أحداث مثل كأس العالم، وبطولات عالمية أخرى، والألعاب الأوليمبية، وكلها أمثلة يحتذى بها - لا يمكن للمرء أبدا أن يفيه حقه من الكلام. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجتمع الدولي أن يفهم أن الصراعات المسلحة، والكراهية والتمييز العنصريين والدينيين، والتعصب، وضيق الأفق يجب، من الآن فصاعدا، أن تحل محلها منافسة صحية للجسد والعقل، كما علمت وورست عن طريق الرياضة والثقافة.

ولهذا السبب أود أن أقدم مثالين تدليليين على التشارك في الرياضة. في البوسنة والهرسك وهي ضحية حرب نشجبها جميعا، نظمت اللجنة الأوليمبية البوسنية مؤخرا أحداثا رياضية في سراييفو، وتوزلا، وزينيتشا. وفي زينيتشا أجريت مباراة في الرغبي شاركت فيها قوة الأمم المتحدة للحماية. وخلال الألعاب الأوليمبية في برشلونة، في تموز/يوليه ١٩٩٢، وفي المباريات النهائية الشهيرة لسباق العدو لمسافة ٠٠٠ ١٠ متر للنساء، شهد العالم كله إيماءة غير عادية. طوال السباق اشتركت فتاتان في نضال شاق من أجل الميدالية الذهبية. وعندما اجتازتا خط النهاية، قامت الفائزة، الفتاة الإثيوبية ديرا توتولا ومنافستها على المضمار، الينا ماير من جنوب افريقيا بعناق كل منهما الأخرى. وقامت الفتاة الافريقية والفتاة البيضاء من جنوب افريقيا ناسيتين كل شيء فصلهما وعزلهما منذ وقت طويل قبل مولدهما، باتشاح كل منهما بالعلم الوطني للأخرى، وقامتا يدا بيد بالجري جورة حول الملعب تعبيرا عن الانتصار أمام المتفرجين المنفعلين بشدة في الاستاد وأمام الملايين من مشاهدي التلفزيون. وعن طريق هذه الإيماءة التلقائية الرائعة من جانب بطلتين رياضيتين لم تبلغ كلتاهما عشرين عاما، دفنت الرياضة الفصل العنصري للأبد.

ولذلك نتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، عندما يقول،

> "إن المثل الأعلى الأوليمبي يلهم التسامح والتفاهم بين الدول، والبشر والثقافات. إنه يشجع على المنافسة، لكن المنافسة مع احترام الآخرين. إن الألعاب الأوليمبية، بطريقتها الخاصة، مدرسة للديمقراطية. وهناك رابطة طبيعية بين قيم الألعاب الأوليمبية والمبادئ الرئيسية للأمم المتحدة."

وبسبب هذه الحقيقة، يطلب وفد جمهورية غينيا وسائر مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية البالغ عددهم ١٣٢ دولة أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد يانييز - بارنويفو (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وبفضل مبادرة اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية، أتيحت لنا الفرصة للنظر في مسألة بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة. ونتيجة لتلك

المناقشة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠/٤٨، الذي أعلن ١٩٩٤ سنة دولية للرياضة، والقرار ١١/٤٨، بشأن الاحتفال بـ "مراعاة الهدنة الأوليمبية". وأسبانيا أحد مقدمي هذين القرارين.

مرة أخرى يشرفني أن أخاطب الجمعية بشأن مسألة المثل الأعلى الأوليمبي. يرجع ارتباط اسبانيا بالحركة الأولمبية في العهد الحديث إلى بزوغ الحركة الأوليمبية الحديثة. لقد كان ثلاثة من الأسبان -أنيستو سيلا، وأدولفو بوسادا، وأدولفو بويلا، وكلهم أساتذة بارزون في جامعة أوفييدو - حاضرين عند تشكيل اللجنة الأوليمبية الدولية، الذي حدث في جامعة السوربون في باريس قبل مائة عام تماما. ولهذا السبب، يسرنا بشكل خاص أنه في هذه السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي يرأس اسباني أيضا، هو خوان أنطونيو سامارانش الحركة الأوليمبية.

في سنة ١٩٩٤، لم تدخر أسبانيا جهدا للاحتفال بمرور قرن على إنشاء اللجنة الأوليمبية الدولية بما تستحقه من احتفال: بتأييد مراعاة "الهدنة الأوليمبية" في مناطق الصراع المسلح، والمساهمة - عن طريق أنشطة متنوعة - في تحقيق أهداف السنة الدولية الأوليمبية. على سبيل المثال، في عام ١٩٩٤، استضافت اسبانيا المؤتمر الرابع للرابطة الأمريكية الأيبيرية للأكاديميات الأوليمبية ونظمت المعرض الأول للتصوير الزيتي والنحت عن حياة مؤسس الحركة الأوليمبية الحديثة، البارون بيير دي كوبرتين.

أود أيضا أن أذكر بأنه في عام ١٩٩٢ نظم بلدي الأولمبياد الخامس والعشرين للعهد الحديث في برشلونة، الذي حضرته جميع البلدان الأعضاء في الحركة الأوليمبية ويبلغ عددها ١٦٩ بلدا، بعد عدد من الألعاب الأوليمبية التي - بسبب أنواع مختلفة من المشاكل - لم تحظ بمشاركة كل الأعضاء. لقد حضر الاحتفال الافتتاحي ملك وملكة اسبانيا و ٣٦ رئيس دولة أو حكومة. وأود أن أبرز حضور ضيف هام آخر بشكل خاص هناك: هو السيد نيسلون مانديلا، الذي انتخب فيما بعد رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا.

ولقد قدمت تلك المناسبة الدليل الواضح على وفاء أسبانيا للمثل الأوليمبي الأعلى منذ بدء الحركة الأوليمبية الحديثة في عام ١٨٩٤. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تكون الألعاب المقبلة - التي ستجرى في عام ١٩٩٦ في أتلانتا والتي ستمثل الاحتفال بمرور قرن على ألعاب العهد الحديث - تقدما آخر في إضفاء الطابع العالمي على الحركة الأوليمبية، وفي إسهامها في السلم والتفاهم بين الأفراد وبين الشعوب.

وتشارك اللجنة الأوليمبية الدولية مشاركة متزايدة في الأنشطة الإنسانية في مختلف أجزاء العالم. وهي تقدم أيضا مساعدة فنية ومالية للبلدان النامية عن طريق الوكالة التنفيذية للجنة الأوليمبية، المعروفة باسم التضامن الأوليمبي. وفضلا عن ذلك، تقوم اللجنة الأوليمبية الدولية، بالتعاون مع مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، بحملة عالمية النطاق للتعليم الوقائي موجهة إلى الشباب وتتناول المشاكل الخطيرة في مجتمعاتنا، مثل المخدرات والإيدز. وهي تشترك أيضا في أنشطة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها. وفي نهاية المطاف، تسهم هذه الأنشطة جميعا في بناء عالم أفضل، يتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، وتأييدا لجهود الحركة الأوليمبية لتحقيق الأهداف التي نتشاطرها جمعيا، شارك الوفد الاسباني الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار المعروض اليوم، ونحن واثقون بأنه سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

لقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي مؤكدة بذلك على التزامها بالمبادئ والأهداف التي دأبت الحركة الأوليمبية دوما على رفع لوائها ونشرها، ألا وهي بناء عالم سلمي أفضل بتربية شباب العالم من خلال الرياضة المرتبطة بالثقافة.

وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية، من جانبهم، في اجتماعهم بتونس في حزيران/يونيه ١٩٩٤ مستلهمين ذلك المثل الأعلى نفسه، بإعادة تأكيد تأييدهم لإعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي من أجل تعبئة شباب العالم بأسره لقضية السلم.

كما أكد رؤساء الدول الأفارقة على أهمية المبادرة التي اتخذت زمامها اللجنة الأوليمبية الدولية لإعلان هدنة أوليمبية لصالح قضية السلم. وهذه المبادرة التي تعيد إحياء تقليد اغريقي قديم، أكبر قيمة لأنها تتماشى تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزز روح الأخوة والتفاهم بين الشعوب.

وبالإضافة الى ذلك، ان الدور الذي اضطلعت به اللجنة الأوليمبية الدولية في المجال الإنساني، وفي مجال تعاونها مع شتى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأوليمبية الوطنية والإقليمية جدير بالتعزيز والتشجيع لأن مدخلاتها ذات أهمية قصوى في النهوض بالجهود الرامية الى تحقيق ظروف معيشية أفضل للجنس البشري، تساعد بدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين نظرا لارتباطهما الواضح بالتنمية.

وبهذه الروح، يؤيد وفد بلادي الطلب الوارد في مشروع القرار المطروح علينا، والذي بمقتضاه ستدعى اللجنة الأوليمبية الدولية لحضور مؤتمرات دولية مختلفة، بما فيها قمة كوبنهاغن الاجتماعية، ومؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة، ومؤتمر نيروبي للمستوطنات البشرية، وبذلك تتاح الفرصة للجنة الأوليمبية الدولية لتوسيع ميدان اهتماماتها وتعزيز إسهامها في التعاون الدولي.

وفي الختام، نهنئ اللجنة الأوليمبية الدولية على الاحتفال هذا العام بمرور مائة سنة على إنشائها، ونعرب عن اهتمام الحكومة التونسية الشديد بالأنشطة الأوليمبية، وهي الحكومة التي دأبت دوما على تأييدها وتشجيعها. ومشروع القرار المعروض علينا نص جدير بتأييد الجميع بغية النهوض بالأنشطة الأوليمبية لصالح السلم والتفاهم بين الشعوب.

السيد غرفيس (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تحتفل اللجنة الأوليمبية الدولية هذا العام بالذكرى السنوية المائة لإنشائها في باريس في عام ١٨٩٤، بناء على مبادرة من المعلم الفرنسي البارون بيير ده كوبرتان. وإشادة بهذه المنظمة، التي تدار وتدعم على أساس طوعي، أعلنت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين بقرارها ٤٨/١٠ سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي.

والحركة الأوليمبية، كما تعلم الجمعية، مكرسة للمساعدة في بناء عالم سلمي أفضل بتربية شباب العالم من خلال الرياضة التي تمارس بمنأى عن أي شكل من أشكال التمييز وبالروح الأوليمبية، التي ترمز الى التفاهم المتبادل والصداقة والتضامن والإنصاف.

وشرعت الحركة الأوليمبية، بإقرانها الرياضة بالثقافة والتعليم، في تعزيز نمط حياة يقوم على أساس تحقيق البهجة عن طريق بذل الجهد، وعلى أساس قيمة التعليم واحترام المبادئ الأساسية والعالمية. وبسبب إيماننا بالمثل الأعلى الأوليمبي استضافت كوت ديفوار، وهي أرض للقاء والحوار والأخوة، في عام ١٩٧٧ بأبيجان، الجمعية العمومية للجان العالم الوطنية الأوليمبية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنعقد الجمعية العمومية فيها على أرض افريقية.

لا حاجة الى ذكر أنه بسبب المثل الأعلى الأوليمبي انضمت الحركة الأوليمبية في الستينيات الى الكفاح لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة، الذي كان منتشرا آنذاك في جنوب افريقيا. كما إننا لسنا بحاجة الى الإسهاب في ذكر حقيقة أن اللجنة الأوليمبية تشارك في تقديم الأنشطة الإنسانية في البلدان المنخرطة في صراعات مسلحة وأنها تتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في مجالات التعليم والصحة والبيئة.

وكما ندرك جميعا اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين قرارا يطالب بهدنة دولية، مستلهما تقليد "ايكيتشيريا" الأغريقي القديم. وفي هذا القرار الذي كان بلدي من بين مقدميه، تحث الجمعية على احترام هذا التقليد القديم في سعينا من أجل إقرار سلم عالمي وحماية حقوق الإنسان. وعن طريق هذه المبادرة الجديرة بالثناء، يسعدني أن أؤكد أن بلدي كوت ديفوار، سيواصل تأييد وتشجيع الحركة الأوليمبية.

وكما أسعدنا جميعا أن نلاحظ من الوثيقة المعنونة "الهدنة الأوليمبية"، وفي التقرير النهائي بشأن السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي، عبئت السلطات السياسية والرياضية في شتى بلداننا بموجب القرارين ٤٨/١٠ و ٤٨/١١. وهذه التعبئة تشهد على اهتمام بلداننا الواسع النطاق بالأنشطة المستلهمة الروح الأوليمبية. وأرحب بالنتائج الممتازة التي حصلنا عليها وأشيد بالحركة الأوليمبية على ما فعلته من أجل النهوض بالسلم وبرفاه البشرية.

وهكذا، يكون المثل الأعلى الأوليمبي الذي كان ملهما للمبادئ الأساسية لمنظمتنا في اتساق وثيق مع المثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا اهتمام الجمعية العامة بالاستعدادات لدورة الألعاب التالية في اتلانتا بجورجيا وتوقعات الجمعية بالنسبة الى هذه الاستعدادات - وهنا نحيي ما يضفيه السيد اندرو يانغ وفريقه على هذا الجهد من نشاط ملحوظ وتفان فريد.

ويجب أن يجدد باستمرار المثل الأعلى الأوليمبي، حتى تظل جذوته مشتعلة. ومن ثم، إن أفضل ما تقوم به الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين للإعراب عن تأييدها وتشجيعها لكل من يسعون جاهدين للنهوض بذلك المثل الأعلى - على غرار السيد اندرو يانغ ومدينة أتلانتا - هو اعتماد مشروع القرار المعروض علينا الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة التي تتعلق بهذا البند من بنود جدول الأعمال، والتي مكنتنا من الترحيب هنا بالسفير اندرو يانغ، الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة الأمريكية، والسفير ابراهيم ديالو، الممثل السابق لغينيا.

تبدأ الجمعية الآن النظر في مشروع القرار A/49/L.46.

أصبحت البلدان التالية من المشاركين في تقديم مشروع القرار: البرازيل، طاجيكستان، عمان، نيكاراغوا. بذلك أصبح عدد مقدمي مشروع القرار الآن ١٣٨.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.46؛

اعتمد مشروع القرار A/49/L.46 (القرار ٤٩/٢٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

"دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة: مشروع قرار (A/49/L.49)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا لكي يعرض مشروع القرار A/49/L.49.

السيد فلتشيز آشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد مرت الساحة السياسية الدولية بتغيرات هامة جدا في السنوات الأخيرة. فقد كانت صورة العالم قاتمة حتى وقت قريب بسبب الحرب

الباردة وآثارها التي جعلت من المستحيل تصور مدى التغيرات التي ستحدث فيما بعد نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي. إن سقوط جدار برلين والتغيرات السياسية التي تلت ذلك عملت على بلورة عملية اقامة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي افريقيا وآسيا وأوروبا. وشجعت كذلك على تعزيز الأمم المتحدة وحل صراعات خطيرة ظلت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لسنوات عديدة.

فعلى الساحة العالمية الجديدة، أخذت البلدان، الواحد تلو الآخر، تعترف بأن الديمقراطية هي أفضل نظام تنتهجه الحكومة. وجرى العديد من العمليات الانتخابية وتشكلت أحزاب سياسية من أجل المشاركة في الحياة الديمقراطية التي ازدهرت. وأصبحت الحكومات الآن أكثر تسامحا وبدأت تظهر، أكثر من أي وقت مضى، الاحترام لمعارضيها السياسيين وتسعى الى الوفاق معهم. وصار الرؤساء الدكتاتوريون الذين هيمنوا في الماضي يختفون تدريجيا، كما اختفت الأنظمة الشمولية والفصل العنصري والاستعباد.

ومنذ الحرب العالمية الثانية لم تمر البشرية بأي شيء يشبه التطورات المثيرة التي تمر بها في هذا العقد، مع انهيار الأيديولوجية الشمولية. ونتيجة هذه العملية استعاد الملايين من بني البشر حريتهم، وبدأ تعزيز الديمقراطية؛ لقد أصبحت الديمقراطية الآن نهجا شاملا، إن لم يكن مطلقا، في العالم.

تولت الرئاسة، نائبة الرئيس السيدة أريستا نبيكوما (كازاخستان).

إن هذا الاتجاه الجديد والتقدم المشجع على الساحة السياسية العالمية، يقدمان فرصة لا سابق لها لتحسين التعاون الدولي من أجل السلم والتنمية وبناء الديمقراطية. ولكن يجب علينا أيضا أن ندرك أن هذه الفرص ذات طابع هش وقصيرة الأجل على الأرجح، واذا لم تستغل استغلالا حسنا فستطيح بها الاتجاهات السلبية التي تظهر في الوقت عينه.

وما زالت الصراعات وأعمال العنف تتواصل في العالم، سواء بين الدول أو داخلها. فانبعاث الصراعات العرقية الوحشية، سواء منها ذات الأصول القديمة أو الحديثة؛ وتهديد التعصب الديني؛ والأشكال الجديدة من العنصرية والنزعة القومية؛ واللجوء الى الارهاب؛ والعدوان الصارخ؛ هذه جميعها تبدو وكأنها تتآمر لتعيق بناء عالم أكثر سلما وأمنا وانصافا وتسامحا.

هذه العوامل نفسها تسببت أيضا في تفكك الدول والمجتمعات. ويبدو هذا متناقضا مع الاتجاه نحو الاندماج والمزيد من الترابط بين الدول، الذي يفضي الى منافع اقتصادية وسياسية كبيرة. بالاضافة الى ذلك، لا يمكن صون السلم والأمن الدوليين في ظل الظروف الجديدة اذا لم يوسع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب غير العسكرية، مثل التخلف الهيكلي والفقر الهائل، والندرة الحادة في الموارد والتدهور المستمر للبيئة.

بيد أن المجتمع الدولي يسلم اليوم بأن أساس حل العديد من المشاكل التي ذكرتها يكمن في النظام الديمقراطي. مع ذلك ما زال مستقبل الديمقراطية معرضا للخطر. فالديمقراطية ليست واضحة المعالم ولا موحدة، وفي معظم الحالات ما زالت تعتمد على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهلهلة. والأسوأ من ذلك، ان العديد من بلداننا يضربها الجوع والفقر واليأس، مما قد يلغي الانجازات التي حققتها الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ويثير مرة أخرى شبح الحرب.

فالثمار التي حملها المجتمع الدولي الديمقراطي والحر الذي نصبو اليه جميعا ستعتمد الى حد بعيد على ما اذا تم توفر الدعم الصادق للعملية الانتقالية. ففي اطار بناء نظام عالمي جديد، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية، بموجب الميثاق، تجاه عمليات اقامة الديمقراطية في البلدان التي أشرت اليها، وذلك نظرا لأوجه الضعف الكامنة فيها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضع بين أولوياتها دعم النضال الذي تشنه الديمقراطيات الجديدة أو

المستعادة من أجل أن يكتب لها البقاء وتعزيز العمليات الجارية، لأن تلك المهمة تتماشى مع مقاصد منظمتنا ومبادئها. فاذا لم تسفر هذه الجهود عن أي شيء، واذا افتقد الايمان بالديمقراطية، فان العالم قد يشهد عودة أنظمة الهيمنة والطغيان القديمة.

والمجتمع الدولي سيخطئ اذا اعتقد أن الديمقراطية يمكن أن تزدهر من تلقاء نفسها في هذه العمليات الوليدة، وأن مجرد سن قوانين تلغي النظريات التي تحكم على ملايين البشر بالعيش حياة من الذل والقمع يكفي لضمان ترسيخ العمليات الديمقراطية الجديدة هذه بصورة تلقائية.

لقد كان المجتمع الدولي بطيئا في قبول، تعقيدات ونطاق الديمقراطيات البازغة الجديدة وانعتاق الأمم القديمة والجديدة، وبطيئا أكثر في فهمها هذه الوقائع لم يتم التسليم بها الا بصعوبة. ومن الواضح أن العالم لم يكن على استعداد لمعالجة العقبات والآثار التي تزعزع مؤقتا استقرار العمليات التي تؤدي في نهاية المطاف الى اضفاء الطابع الديمقراطي الكامل على العلاقات الدولية.

لهذه الأسباب يتطلب تعزيز نظام دولي جديد مستقر وآمن، خال من التناقضات الكبيرة التي حفل بها الماضي، التزاما عالميا متجددا من خلال وضع ميثاق للسلم والديمقراطية تدعى الأمم المتحدة بموجبه الى الاضطلاع بدور هام على وجه الخصوص.

اننا نحيي الحكمة التي تحلى بها الأمين العام من خلال ادراج الديمقراطية بوصفها أحد الأبعاد الخمسة للتنمية، ووصفها بأنها المهمة الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي والتحدي الأكبر الذي يواجه منظمتنا.

ان النظام المتعدد الأطراف المعزز، الذي يفي حقا بمقاصد الميثاق ويتصدى لوقائع التسعينات وما بعدها، يتطلب تعاونا دوليا مستداما من أجل ضمان جدوى السياسات الوطنية في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن تعزيز نظام التعاون الدولي للنهوض بالمديمقراطية يتطلب وضع جدول أعمال منسق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويجب أن يستند الاستقرار الاقتصادي والمالي الضروري الى الاستقرار السياسي والاجتماعي مع احترام حقوق الانسان. ولهذا السبب تقوم الحاجة الى اعادة انشاء الهياكل الديمقراطية ودعمها، فهذه، مقرونة بالسياسات الرامية الى التخفيف من شدة الفقر وسياسات حماية البيئة، يمكن أن تجعل النمو الاقتصادي الصحي والمنصف مستداما. لذلك نؤيد دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجلسات الاستماع العالمية من أجل التنمية.

إن تعزيز الهياكل الديمقراطية العالمية يشكل جوهر العمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة. فالدور الرائد الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في نيكاراغوا من خلال عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا، فضلا عن بلدان أخرى في أمريكا الوسطى من خلال مبادرات مختلفة، ليس سوى مثال صغير على الدعم الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة للبلدان الأخرى، وبخاصة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي تطلبه.

ومن الأهمية بمكان أيضا للمجتمع الدولي أن يقوم، من خلال منظومة الأمم المتحدة، بدعم الجهود الداخلية الآيلة الى تحقيق التفاهم، وادخال أنصار الحركات الفكرية الجديدة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعم النظم الانتخابية، وتحسين الهياكل القضائية، ودعم الأنشطة البرلمانية وتوطيد احترام حقوق الانسان، ودعم اللامركزية السياسية والادارية والمالية. وجميع هذه المجالات تستدعي اهتماما خاصا في اطار التعاون من أجل التنمية. أما الانتقال من الصراع الى السلم، والى تأهيل الهياكل الأساسية المادية والانسانية، والى التنمية المستدامة فيتطلب تعزيز مؤسسات ديمقراطية متينة ودائمة.

ويتطلب تعزيز أغلبية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عملا مستمرا ومتصفا بالعزم على الصعيد الوطني، وتعاونا مكملا من الخارج.

وينبغي ألا ينتهي ذلك بابرام الاتفاقات السياسية أو اجراء الانتخابات، بل ينبغي أن يستمر حتى يتم الوفاء بالالتزامات. وينبغي أن يكون الهدف النهائي تعزيز السلم والديمقراطية، وبالتالي الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن الثقة المتجددة في التعددية كعنصر حيوي في حل المسائل الحاسمة في عصرنا هي نتيجة المناخ الايجابي في العلاقات الدولية. ولقد أتاحت فرصا كبيرة للأمم المتحدة لتقديم دعم واسع لعمليات الانتقال الجديدة الى السلم والديمقراطية.

وليس سرا أن المجتمع الدولي يتحرك ببطء بعيدا عن المواجهة، وهو يفتتح عصرا جديدا من التعاون والتفاهم، مع ايلاء احترام أكبر لمبادئ القانون الدولي ولاحترام حقوق الانسان، وبالتالي البدء بمرحلة أكثر ايجابية في التعاون الدولي. ويعتبر وفد بلدي أن هناك أهدافا رئيسية بين أهداف خطة للسلام وخطة للتنمية ينبغي أن تقدم بها الأمم المتحدة أقصى الدعم، ليس منها الاصلاح الاقتصادي فحسب، بل أيضا للانتقال الى الديمقراطية وتعزيز المؤسسات في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي تتطلب هذا الدعم لمنع مكاسبها من الضياع ولكفالة السلم الدائم.

إن دعم الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يمكن أن تكون له أبعاد وأهداف عديدة. وهناك مبادرات لا تحصى يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها في هذا المجال. وبهذه الروح، ونظرا للعدد الكبير من الخيارات - من قبيل تكلفة الحروب مقارنة بتكلفة منع الصراعات - نشاطر الرأي بأن المجتمع الدولي يمكن أن ينظر في انشاء صندوق استئماني لتوفير الموارد الخاصة من أجل دعم جهود ومبادرات الحكومات التي تطلب هذه الموارد، بغية المساعدة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والقدرة على الادارة في مجالات رئيسية، والقدرة على حكم بلداننا.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بهذه الكلمات التي قالتها رئيسة نيكاراغوا، السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو خلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة:

> "وأعتقد أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الحرب الى السلم والتي قامت بتوقيع اتفاقات دولية بغية تحقيق السلم الشامل والديمقراطية واعادة التعمير، ينبغي أن يكون بوسعها أن تلجأ الى صندوق خاص يمكنها من النهوض من عثرتها والسير قدما". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، الصفحة ١٣)

وهذا الصندوق الذي يمكن أن يكون صندوقا استئمانيا، ستقوم الأمم المتحدة بادارته وفقا لقوانينها وأنظمتها، وستوضع آلية متابعة مناسبة من أجل ادارة الصندوق. ويمكن للاسهامات أن تتضمن ما يلي: التبرعات من أرباح السلم الناجمة عن جملة أمور منها التخفيضات في الميزانيات العسكرية؛ والاسهامات من جانب الحكومات المهتمة، والاسهامات من المصادر الحكومية والخاصة والفردية الأخرى الملتزمة بالديمقراطية. والى جانب مبادرات أخرى للأمم المتحدة، يمكن للصندوق أن يكون عاملا ممتازا للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم، وأن يكون فعالا للغاية، نظرا لأن المبالغ الاجمالية ستكون غير ذات أهمية مقارنة بالتكلفة الهائلة الحتمية للحروب من حيث المعاناة الانسانية والأضرار المادية الخطيرة، أو بتكلفة أقل ولكنها كبيرة لوزع عمليات حفظ السلم عندما يصبح منع الحرب أمرا صعبا.

إن الهدف الرئيسي للمؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي عقد في مناغوا في تموز/يوليه من هذا العام، لم يكن مجرد التأكيد على تفوق وفعالية الديمقراطية التمثيلية كنظام للحكم، مع اعتبار واسع لمسألة القدرة على الحكم في الديمقراطيات الجديدة، وأوجه النجاح والضعف والفرص المتاحة لهذه الديمقراطيات في السياق الدولي الجديد والتحديات التي تواجهها فيه، بل أيضا لإبراز الوعي الدولي بتعقد هذه العمليات. ولقد اعتمدنا في

المؤتمر اعلان مناغوا وخطة العمل اللذين نعتقد أن لهما أهمية تاريخية. ونحن ممتنون للأمين العام على القيام بتوزيع هذه الوثائق باعتبارها مرفقا للوثيقة A/49/713. والوثائق تتضمن توصيات محددة ترمي الى الحفاظ على الانجازات السابقة والبناء عليها في عملية اضفاء الطابع الديمقراطي. ومن شأن هذه الوثائق أن توفر للمجتمع الدولي والأمم المتحدة اطارا متكاملا من المرجعية يكون مفيدا في توفير الدعم للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن نظر الجمعية في هذا البند يتيح لنا أن ننظر في مختلف البدائل، وأن نعتمد توصيات هامة تضع موضع التطبيق الالتزامات الواردة في اعلان مناغوا وخطة العمل. وسيتيح لنا أيضا أن نشاطر بصراحة وعلى نحو كامل بقية المجتمع الدولي شواغل حكوماتنا فيما يتعلق بتعرض بنية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة للخطر، الذي ينبع من عوامل داخلية، فضلا عن بيئة اقتصادية دولية يبدو وكأنها تتآمر ضد الديمقراطية.

وفي هذا الصدد وافق ما يزيد على ٧٠ بلدا، وفقا للاجراءات المقررة، على الطلب الى الأمين العام في هذه الدورة إعداد دراسة عن السبل والآليات التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، لاسيما وأن ذلك يتواءم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في مجالي صون السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشرفني أن أقوم بعرض مشروع القرار A/49/L.49 المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة"، بالنيابة عن ٥٥ بلدا مقدما، أستطيع أن أضيف اليها الآن الاتحاد الروسي، أرمينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كمبوديا، مالطة، إن مشروع القرار يظهر الاهتمام الواسع النطاق لأعضاء الأمم المتحدة بالنظر بموضوعية وواقعية في مسألة توطيد الديمقراطية في بلدان تمر بمرحلة تحول في ذاك الاتجاه.

إن مشروع القرار مباشر ومختصر. ففي الفقرة الأولى من ديباجته، تلاحظ الجمعية بارتياح أن المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة قد عقد في مناغوا، نيكاراغوا. والاهتمام الواسع النطاق بالمؤتمر قد دل عليه حضور ما يزيد على ٧٠ بلدا من جميع أنحاء العالم بصفتها مشاركة ومراقبة، بالاضافة الى ضيوف خصوصيين وهيئات دولية. ولقد تم تبادل للخبرات التي ستعمل دون شك على اثراء وتنشيط العمليات الديمقراطية لكل بلد من بلداننا، والاسهام اسهاما خاصا في السلم العالمي.

وفي الفقرة الثانية من الديباجة، تسلم الجمعية بأهمية الوثيقتين اللتين اعتمدهما المؤتمر. ولقد أكد الاعلان السياسي على قيمة الديمقراطية باعتبارها جزءا مكملا للعملية السياسية عموما، ولاحظ العلاقة بين الاستقرار السياسي، والمصالحة والتنمية المستدامة على الصعيد الطني، وبين السلم والأمن على الصعيد الدولي، وكل ذلك ضمن مفهوم أوسع للأمن. وفي الوقت نفسه، ناشد المجتمع الدولي بايلاء اهتمام أكبر للجهود المبذولة والعوائق التي تواجهها النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. ولقد حددت خطة العمل مجالات تتصف بالأولوية وتدابير معينة لتعزيز النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وكانت هذه المرة الأولى التي يعتمد فيها عدد كبير من البلدان وثيقة من هذا النوع.

وفي الفقرة الثالثة من الديباجة، تلاحظ الجمعية أن المشاركين في المؤتمر قرروا الطلب الى الأمين العام إعداد دراسة عن البند الذي ينظر فيه الآن.

الفقرتان ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار تطلبان إلى الأمين العام أن يعد ويقدم تقريرا شاملا يحدد فيه السبل والآليات التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

الفقرة ٣ من المنطوق تطلب إدراج البند قيد النظر في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة. وهذا يعبر عن الحاجة الملحة إلى أن تواصل الأمم المتحدة نظرها في هذه المسألة. والعيد الخمسيني للأمم المتحدة فرصة مناسبة لأن يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بالديمقراطية في إطار نهج مبتكر لدعم هذه العمليات.

وفي هذا السياق، يمكننا بكل سهولة أن نقدر أن مشروع القرار موجز وطلباته واضحة وفي الإمكان تنفيذها، ومن ثم يأمل مقدموه أن تعتمده الجمعية العامة بالإجماع.

لقد بدأنا نستشف بالفعل روح القرن الواحد والعشرين؛ وعندما تبدأ الألف التالية من عصرنا ستظل البشرية تواجه مشاكل عالمية حرجة تهدد وجودها ذاته. مع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أن العالم أصبح أفضل وأكثر عدلا ولو بقدر طفيف، وأن الديمقراطية أصبحت حجر الأساس لبناء عالم الغد.

وواجب المجتمع الدولي ألا يدير ظهره للآفاق الجديدة التي تتيحها الظروف الدولية المتغيرة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فلنسع معا إلى استكشاف والسبل والوسائل التي تمكننا من تحرير أنفسنا من أشباح التقلبات التي سادت تلك الفترة من التاريخ المعروفة بالحرب الباردة. ولنعمل معا لكفالة أن يعيش شباب الغد ونساؤه وأطفاله في سلام وأمل، ولنحرص على ألا ندع الأجيال المقبلة، مورد الديمقراطية الثمين، تدفع ثمن اخفاقاتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اقترح أن نقفل الآن قائمة المتكلمين بشأن هذا البند. إذا لم أسمع اعتراضا، فسيتقرر الأمر على هذا النحو.

تقرر ذلك.

السيد ديميتريو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة"، ربما يستهل عهدا جديدا في فترة ما بعد الحرب الباردة من تاريخ الأمم المتحدة. وقد يثبت أن الديمقراطية هي كلمة السر في مساعي المنظمة الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنشاء إطار شامل للتنمية والرقي الإنساني الدائم.

إن المجتمع الديمقراطي سيظل دائما ميالا إلى تسخير ذكائه وحكمته لحل مشاكله أو تسوية الصراعات، بدلا من اللجوء إلى القوة. وكما أكد الأمين العام وعن حكمة في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة فإن:

> "الديمقراطية تشجع الإبداع والحكم السليم والاستقرار الذي يمكنه أن يحافظ على التقدم نحو تحقيق التنمية على مر الزمن". (A/49/1، الفقرة ٦)

هذا فضلا عن أن الاعتراف بأهمية الآليات والمؤسسات الديمقراطية بوصفها قيمة عامة، يمكن أن يعطي زخما جديدا لمساعي المجتمع الدولي لمواجهة تحديات التنمية.

هذه على وجه الدقة هي الرسالة الحيوية للوثائق المعتمدة في المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في ماناغوا في تموز/يوليه ١٩٩٤. ومن هذا المنظور، قرر المشاركون في المؤتمر أن يطلبوا إلى الأمين العام أن يدرس السبل والآليات التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الجهود المبذولة لتعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية. وقد اعترف المؤتمر بقيمة الديمقراطية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العمليات السياسية والإنمائية في المجتمعات الوطنية، ومن السلم والأمن في علاقات المجتمع الدولي. كما أعرب عن اقتناعه بأن النهوض بالنظم الديمقراطية والتعددية وتعزيز الحريات السياسية والمدنية وتوفير الفرص المتكافئة، شروط أساسية هامة لتحقيق التنمية المتسقة والمستدامة.

إن عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية في الديمقراطيات

الجديدة أو المستعادة تواجه بعقبات كأداء. وبالتالي تقوم حاجة ملموسة إلى توسيع الحوار بين النظم الديمقراطية القديمة والنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في جهد مشترك لتوطيد الديمقراطية وضمان أن تظل عملية لا رجعة فيه في كل مكان.

والأمم المتحدة، في ضوء رسالتها وصلاحيتها على الصعيد العالمي، لا يمكن أن تتنحى جانبا. وعليها أن تنشط قدراتها الذاتية للمشاركة في هذه العملية. وخبرة المنظمة - في دعم الأنشطة الانتخابية، مثلا، وبناء قدرات المؤسسات الديمقراطية الوطنية وفي بناء السلم بعد انتهاء الصراع - تمثل رصيدا ستعرف الأمم المتحدة كيف تحافظ عليه وتعززه، ونعتقد أن دعم الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الوقائية. وإننا لعلى اقتناع بأن اعتماد مشروع قرار اليوم سيكون خطوة هامة فيما قد يصبح بعدا جديدا لأنشطة الأمم المتحدة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر حكومة الفلبين على فكرتها الاستشرافية التي دعت، في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٨ إلى تنظيم المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد حقق مؤتمر مانيلا، في ظل الظروف المحددة التي كانت قائمة آنذاك، رصيدا قيما للغاية في الحوار الدولي، كان بشير خير بالتطورات اللاحقة في الشؤون العالمية، التي بلغت ذروتها في العام الثوري ١٩٨٩.

ونود أن نشكر حكومة نيكاراغوا على إحياء تلك الفكرة وعدم إدخارها جهدا لكفالة النجاح للمؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. والواقع أن المشاركة في مؤتمر ماناغوا كانت منقطعة النظير؛ ليس هذا فحسب بل إنه أيضا تمخض عن عدد كبير من الوثائق الغنية بالأفكار النظرية والعملية.

وحكومة رومانيا التي اختيرت لاستضافة المؤتمر الدولي الثالث للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في عام ١٩٩٦، تلتزم التزاما تاما بمواصلة وإثراء العمل القيم المنجز في المؤتمرين السابقين. ونحن نؤمن بضرورة ألا تكرر المحافل الدولية للديمقراطية ما قامت به فعلا هيئات أخرى، أو أن تجادل بشأن مسائل خلافية ما زالت معلقة حتى الآن. إن مؤتمر الديمقراطية يحاول تعزيز الحوار الدولي استنادا إلى رصيد جوهري وأساسي، وهو القيم الديمقراطية التي تتشاطرها البلدان بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية فيها وتقاليدها وخبرتها في الحياة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، ندين بامتنان عميق للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التي استوعبت الرسالة التي وجهتها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وأيدت المبادرة المشار اليها في مشروع القرار A/49/L.49. ويسر بلدي سرورا خاصا أن ينوه بهذا التأييد المشجع، حيث أن تعاونه مع الاتحاد الأوروبي أخذ يتكثف باطراد في السنوات الخمس الأخيرة.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة" بتوافق الآراء. ذلك أننا مقتنعون بأن التدابير الواردة فيه ستحقق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد الفلبين مشروع القرار A/49/L.49. ونرجو أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

أعتزم أن استخدم فقرات ديباجة ومنطوق مشروع القرار إطارا لتعليقاتي.

تشير الفقرة الأولى من الديباجة إلى المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. والفلبين تهنئ حكومة نيكاراغوا على استضافتها ذلك المؤتمر. وقد عقد المؤتمر الأول في مانيلا في عام ١٩٨٨ بعد سنتين من استعادة المؤسسات الديمقراطية في الفلبين. وقد شاركت ١٣ دولة في مؤتمر مانيلا. وفي ماناغوا في تموز/يوليه الماضي شاركت أكثر من ٥٠ دولة، كما شارك مراقبون عديدون.

في مانيلا تم اعتماد إعلان، أما في ماناغوا، على النحو الموضح في الفقرة الثانية من الديباجة، فقد تم اعتماد إعلان وكذلك خطة عمل. إن مؤتمر ماناغوا أكد من جديد على العناصر الأساسية لإعلان مانيلا وتوسع فيها. وخطة العمل أوضحت جدية النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في الحفاظ على مؤسساتها الديمقراطية وتحسينها، على الرغم من المشاكل الداخلية والخارجية.

وتعتقد الفلبين أن الطلب الموجه للأمين العام في الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة الأولى من المنطوق يتفق تماما مع تفكير الأمين العام نفسه. ففي تقريره إلى الجمعية العامة المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن خطة للتنمية حدد خمسة أبعاد للتنمية هي: السلم، والاقتصاد، والحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. وفي ذلك التقرير يقول الأمين العام:

"إن هناك ارتباطا أساسيا بين الديمقراطية والتنمية. فهما مرتبطتان باعتبار أن الديمقراطية تشكل الأساس طويل الأجل الوحيد لاحتواء المصالح المتنافسة، العرقية والدينية والثقافية، بطريقة تجعل خطر نشوب صراع داخلي عنيف أقل ما يمكن. وهما مرتبطتان لأن الديمقراطية وثيقة الصلة بمسألة أسلوب الحكم التي تؤثر بدورها على كافة جهود التنمية. وهما مرتبطتان لأن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق في حد ذاته يعتبر إجراء هاما من إجراءات التنمية. وهما مرتبطتان لأن المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياة الأفراد مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية". (A/49/935، الفقرة ١٢٠)

والأمين العام في تقريره يذكرنا عن حق تماما بأن

"المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ أكد على علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان". (المرجع نفسه، الفقرة ١١٩)

وفي سياق اعتبار الأمم المتحدة التنمية مسألة ذات أولوية في عصرنا يكتسي الارتباط بين الديمقراطية والتنمية أهمية كبيرة. ونظرا لهذا الارتباط وكذلك الارتباط الواضح بين التنمية والاستقرار الداخلي والسلم والأمن الدوليين، ينبغي للأمم المتحدة - وهي منظمة ملتزمة بـ "تفادي نشوء أخطار موجهة للسلم وإزالتها" - تأييد جهود الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

وبالنسبة للفلبين وبالنسبة لديمقراطيات أخرى - قديمة أم جديدة - فإن دعم الأمم المتحدة للحكومات الديمقراطية ينبغي أن يكون بديهيا، حيث إن الآباء المؤسسين للمنظمة أكدوا من جديد إيمانهم:

"بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"

وهي عناصر ضرورية للديمقراطية. والواقع أن الأمم المتحدة تعتز بنظام إدارتها وأسلوب عملها.

بيد أن دعم الأمم المتحدة، حتى يكون فعالا ويستمر طويلا، ينبغي أن يستند إلى دراسة جادة لنطاق الدعم ولطرق ووسائل تحقيق الأهداف، وكذلك إلى قبول الأهداف والوسائل، على صعيد المنظمة بأكملها. وعلى مستوى الواقع الملموس ماذا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به وماذا لا يصح أو لا ينبغي لها القيام به؟

إن فترة سنة فترة كافية للقيام بمثل هذه الدراسة، بما في ذلك المشاورات مع الدول الأعضاء والعلماء في السياسة ورجال الاقتصاد والاختصاصيين الآخرين. لذلك توافق الفلبين على الطلب الوارد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار بأن يقدم الأمين العام تقريرا عن الدراسة للجمعية

العامة في دورتها الخمسين، التي توافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وحتى يتسنى للعضوية العامة للأمم المتحدة أن تقدر حق التقدير الدراسة التي أعدها الأمين العام، ينبغي للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخمسين بندا بعنوان "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة".

إن مؤتمر النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الذي عقد لأول مرة في مانيلا، انتقل إلى أمريكا اللاتينية هذا العام. وسيعقد في أوروبا في غضون عامين. وإن تقرير الأمين العام والمناقشة التي أجريت بشأنه في الجمعية العامة يشكلان مدخلا هاما للمؤتمر الدولي الثالث للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي ستستضيفه رومانيا في عام ١٩٩٦.

واسمحوا لي أن أكرر الإعراب بأن وفد الفلبين يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار A/49/L.49 الذي عرضه زميلي ممثل نيكاراغوا.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أدخل في صميم الموضوع المطروح علينا، اسمحوا لي أن أوجه تحية خالصة إلى شعب وحكومة نيكاراغوا على ترحيبها الحار بوفدي خلال المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي عقد في عاصمتها الجميلة ماناغوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. إن قدرتهما التنظيمية الممتازة كفلت نجاح ذلك المؤتمر الذي ننعم بثماره الآن.

اغتنم الفرصة لكي أتكلم باختصار عن استعادة الديمقراطية في بعض البلدان الأفريقية بما فيها بنن، وعن تعزيز الأنظمة الديمقراطية في العالم كله، وعن التعاون اللازم بين الديمقراطيات الفتية في جميع القارات وعلاقاتها بالديمقراطيات القديمة وبمنظومة الأمم المتحدة.

لا أريد الخوض في العملية المملة والمضنية عملية وضع التعاريف ودراسة المعاني. ومن ثم سأقتصر في البداية على توضيح ما يفهمه وفدي من الديمقراطية.

إن فكرة الديمقراطية صارت متعددة الأوجه، ومن ثم لا يمكن حصرها في تعريف واحد يجري على أساسه الحكم على الأنظمة بأنها ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وبطبيعة الحال من المفيد جدا إبراز الحرية باعتبارها حجر الزاوية في أي بنيان ديمقراطي، وبالتالي تتوافق مع شعورنا بارتياح أكبر إزاء الديمقراطية التعددية. وهذا يفترض مسبقا أن عملية إضفاء الديمقراطية تعني احترام الحريات الأساسية وفتح الحوار السياسي والانتخابات الحرة وفرص الوصول بالتناوب إلى السلطة، باعتبار كل ذلك ضمانا للمجتمع التعددي.

وتبين الحالة الراهنة في أفريقيا أن الدول التي تقبل التعددية الحقيقية هي تلك التي تكفل تعزيز واحترام حقوق الإنسان في كليتها، مع أنه لا يزال من الممكن وقوع صراعات ولا تزال درجات حماية هذه الحقوق متفاوتة.

ولعله لا توجد حاجة هنا للكلام عن محاسن المجتمع الديمقراطي أو المجتمع التعددي. ما أود أن أقوله، كما قال آخرون من قبلي، هو أن التعددية السياسية والديمقراطية يجب ألا تكونا مجرد مصطلحين في الدستور، أو أن تستخدما لتحسين صورة الوضع السياسي، فتعطيان واجهة خارجية جذابة المظهر لا تتفق على الإطلاق مع حقيقة الأمور خلف تلك الواجهة.

يتعيَّن عليَّ أن أقول بضع كلمات هنا حول حركة نشر الديمقراطية التي هزت القارة الافريقية بعنف على مر السنوات القليلة الماضية. وأود أن أذكّر بأن الدول التي أسست، في افريقيا، في حقبة ما قبل الاستعمار كانت اتحادات متعددة الأعراق حقا. فالاستعمار خلق كيانات غير متجانسة نتيجة مفاوضات تلقائية فرضت إجراءها الاستكشافات والحملات العسكرية والمصالح التجارية.

وعندما حان وقت الاستقلال لم تختر الدول المستعمرة إقامة الاتحادات أو الكيانات الكبيرة بل على العكس من ذلك، شجعت بـلقنة افريقيا. وهكذا ولدت دول ضعيفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي على حد سواء. والفرق بين الدول الافريقية التي كانت موجودة قبل الاستعمار وتلك التي بزغت من تصفية الاستعمار هو أن الأولى مارست وظائف محدودة على صعيد السلطة المركزية، وضمان الأمن وتحصيل الجزية أو الرسوم الجمركية دون التدخل في العلاقات الاجتماعية داخل كل مجموعة عرقية، حيث حافظت كل منها على لغتها وقوانينها وعاداتها. ومن ناحية أخرى سعت الدول الافريقية الحديثة، المصممة من الخارج على هيئة الدول الأوروبية المستعمرة، إلى تحديد بل وفرض قوانين كان المفروض أن تمثل الارادة الجماعية للشعب بأسره، ولذا، أصبحت رسوما كاريكاتورية عن الدول الأوروبية التي سعت إلى محاكاتها.

لقد شكّل نظام الدولة للسيطرة على المجتمع وتوحيده، والرغبة في إعطاء المجتمع هوية وطنية فريدة، وتعبئة السكان حول مُثل عليا جديدة، الأسس التي قامت عليها صيغة النظام الاستبدادي التي اختارتها كل الحكومات تقريبا بعد الاستقلال. وهذا يفسر التفكير الاجماعي الملاحظ في معظم الدول الافريقية ذات الحزب الواحد، أي تعظيم الرؤساء الأفارقة السود وتغلغل ما يسمى بالاشتراكية الافريقية وما إلى ذلك. وبعد أن أطاح الجيش بالسياسيين الذين اعتبرهم غير أكفاء وفاسدين، حافظ على نفس اللغة ونفس السلوك باسم "الصالح العام" و "التعمير الوطني" و "التجديد الوطني" بل وفي بعض الأحيان باسم "الثورات الشعبية"، ومجموعة هائلة من التسميات الأخرى.

بإيجاز، كان نظام الحكم الفردي هو القاعدة في أرجاء افريقيا كلها تقريبا، حيث كانت الارستقراطيات التقليدية، والنقابات العمالية، والحركات النسائية واتحادات الشباب، تكوّم ببساطة تحت حزب واحد. وقد خـُنقت كل أشكال الحريات الأساسية، وأصبح مفهوم حقوق الانسان جرثومة خطيرة يجب استئصالها من أي مفكر أو مواطن يجرؤ على الاشارة إلى تلك الحقوق.

لقد كانت الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز بدون محاكمة، والمحاكم الصورية، والتعذيب والاغتيالات السياسية، وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان هي قدر الشعوب الافريقية المشترك خلال العقود الماضية. وقد انغمس بعض القادة الأفارقة، كما لو كانوا يضعون الرتوش الأخيرة لهذه الصورة السيريالية عن ظروف بلدانهم، إلى أخمص أقدامهم في الفساد والفوضى ونهب أموال الوطن وذلك بالتحويل المشين للأموال إلى حسابات بالمصارف الأجنبية، تاركين شعوبهم في عوز وفقر مدقع وما ينجم عنه من جوع ووفيات الرضع وارتفاع معدلات الوفاة. والأدهى من ذلك، وما يبدو أن التاريخ لم يدنه بقدر كاف، هو أن العديد من هؤلاء القادة تمتعوا بدعم بلدان غير افريقية كانت أبطال الديمقراطية وحظوا، في بعض الحالات، بتأييد بلدان الكتلة الشيوعية السابقة. بل إن بعضهم كان لديه أنصار في كلا المعسكرين.

وهذه الصورة - التي رسمت بخطوط عريضة جدا لتكون راسخة - هي التي يجب أن نحتفظ بها في أذهاننا إذا أردنا أن نتفهم الحاجة إلى التغيرات الجارية حاليا في افريقيا. إن الظروف المحلية لكل بلد معيـّن - جغرافية وتاريخية ومجتمعية وما إلى ذلك - هي التي رسمت إلى حد كبير مسار الأحداث فيه.

ومنذ عام ١٩٨٧، وبدرجة أكبر في عام ١٩٨٨، بثت الغلاسنوست والبريسترويكا، عبيرا جديدا من النشاط والحيوية، عبير الربيع، في الحياة السياسية للاتحاد السوفياتي. فالشعوب السوفياتية وشعوب أوروبا الشرقية بدأت تعانق الأمل في امكانية التخلص من ربقة الاستبداد. وفي الوقت ذاته، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، هب سكان مدينة الجزائر هبة رجل واحد لتحدي نظام الحكم الفردي وإرغام قادته على الشروع في السير على درب الاصلاح الديمقراطي. وكانت هذه بداية حركة نشر الديمقراطية الكبيرة التي لا تزال نسائمها تهب على افريقيا كلها مع تحقيق نتائج سعيدة

في بعض الحالات. وهذه الحركة التي لا يمكن عكس اتجاهها نالت مكانة مرموقة في التاريخ رغم أنها غير قابلة للاستيراد أو التصدير.

وفي بلدي، بنن، تطورت عملية نشر الديمقراطية بطريقة تكاد تكون فريدة في نوعها مقارنة بكل الصعاب التي نجدها للأسف في أماكن أخرى. فلوضع حد للسلطة التعسفية والتردي الاقتصادي قامت قيادة القاعدة الشعبية للبلاد - الشخصيات السياسية، واتحادات الشباب، والحركات النسائية، والمجموعات الدينية ورؤسائها، والمفكرون، والجمعيات الفلاحية، والرابطات الانمائية، ودعاة حقوق الانسان والزعماء التقليديون - بممارسة الضغط المستمر على النظام العسكري الماركسي وأرغمته في النهاية على قبول الحوار.

وهكذا، قام رئيس الدولة آنذاك، بعد أن أنهكته النزاعات داخل مجموعة الحزب الحاكم والمسؤولين الحكوميين، إضافة إلى التوترات الاجتماعية داخل البلد التي أدت تدريجيا إلى شلل الدولة وعجزها عن القيام بوظائفها، بتكريس نفسه لعقد مؤتمر قومي لقيادات القواعد الشعبية العريضة وذلك من أجل حسم الأزمة. وهذا المؤتمر، الذي عقد في كوتونو في شباط/فبراير ١٩٩٠، حظي بسلطات واسعة، وأرسى الأسس لتجديد ديمقراطي قائم على أساس احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والحكم المتعدد الأحزاب، ووضع مبادئ توجيهية سياسية جديدة. وقد أقر فترة انتقالية مدتها عام تقوم فيها المؤسسات الديمقراطية بالتنفيذ الفعال قدر الامكان لقراراته، التي كان من بينها صياغة دستور يطرح للاستفتاء الشعبي العام.

لقد بدت المهمة كمقامرة لم يثق في نجاحها سوى نفر قليل من الناس داخل بنن وخارجها. أما اليوم، فالجميع يوافقون على أن عملية الانتقال في بنن كانت سلمية، رغم أنه تعيَّن فيها التغلب على عقبات معينة مثل تصادم الطموحات السياسية. والفضل في نجاح المهمة يعود إلى حماس شعب بنن ونضجه، وحكمة القادة السياسيين المحنكين، وبراعة المشاركين في التجديد الديمقراطي ومباركة الرب.

ومنذ الانتخابات التشريعية في شباط/فبراير والانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ١٩٩١، تجنبت بنن تجربة الاضطرابات المهلكة. وتقوم بنن حاليا بتطوير حقبة من التجديد الديمقراطي القائم على أساس المعارضة الأساسية للسلطة التعسفية وضيق الأفق والقبلية، والتعصب من كل لون. ومن دواعي السرور ملاحظة إصرار شعب بنن على إقامة دولة يسودها القانون والتعددية الديمقراطية - الظروف اللازمة التي يمكن في ظلها لكل مواطن من بنن أن يزدهر حقا على الأصعدة المادية والثقافية والروحية. وقد تم إنشاء جميع المؤسسات الديمقراطية المخطط لها بفضل إيمان وولاء رئيس الجمهورية نيسفور سوغلو وحكومته لدستور ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

ويبدو، في ضوء الأحداث، أن تجربة كل بلد يجب أن تستنبط من الظروف المحلية. وعلى غرار بنن، عقدت بعض البلدان مؤتمراتها القومية. وسلكت بلدان أخرى دربا آخر لنشر الديمقراطية يفضي إلى نظام متعدد الأحزاب وانتخابات حرة، بينما تمر بلدان أخرى غيرها بعملية طويلة بطيئة ولم تحقق الديمقراطية حتى الآن. وأخيرا، يجدر بالملاحظة أن حفنة من البلدان سلكت بالفعل قبل عام ١٩٨٨ طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، الذي ظل يتوطد على نحو يبعث على السعادة منذ ذلك الحين.

وأود أن أشير إلى البيان الذي أصدره اتحاد بنن الوطني للتعليم العالي، والذي نص في جزء منه على

> "إن الحالة العالمية تعلمنا أن جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها لا يمكن أن تحل إلا عن طريق إقامة ديمقراطية حقيقية، وهذا يعني التعددية. وبسبب تجاهل مطلب الشعوب الأساسي هذا فشلت أنظمة دكتاتورية شتى، من الشرق والغرب، ومن الشمال والجنوب، فشلا ذريعا".

إن القوى المحركة للتاريخ، وروح الابداع الفكري والتعطش إلى الحرية والتطلع إلى التمتع الكامل بالحقوق الأساسية، والرغبة في الخلاص من العبودية والتخلف أدت مجتمعة بشعوب مختلفة من العالم، ولا سيما من افريقيا، إلى أن تحاصر بإصرار قلاع الدكتاتورية التي تدعم نظم الحكم الفردي، وإلى أن تشرع في كل مكان، بدرجات متفاوتة من النجاح، في نشر الديمقراطية التي ستمكن الانسانية من أن تسرع الخطى بفخر لدخول الألفية الثالثة لعصرنا.

وهذا هو السبب في أن المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في ماناغوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، بالغ الأهمية لأنه أتاح لنا تقييم المدى الذي بلغناه جميعا في السعي إلى التغلب على أوجه ضعفنا، وهي أمراض طفولة الديمقراطية، ولنبدأ السير بإصرار في اتجاه البحث عن طرق ووسائل تعزيز العملية التي بدأناها، وتوفير مستقبل موثوق به لشعوبنا.

إن الديمقراطية لا يمكن تعزيزها إلا عن طريق تنمية اقتصادية متسقة دون اختلالات كبيرة، وعن طريق تنمية مستدامة، وبالمثل، لا يمكن تعزيزها دون سلام دائم. وبعبارة أخرى، الديمقراطية والتنمية السلم يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا لا انفصام له. وما نحن بحاجة إليه في أعقاب مؤتمر ماناغوا هو إرساء الأسس لمشاركة حقيقية بين بلداننا المختلفة، التي انطلقت بنفسها في هذه العملية الصعبة النبيلة. إننا يجب أن نتجنب السماح لها بأن تكون مغامرة يؤسف لها. إن هناك عقبات عديدة تنتظرنا، بطبيعة الحال، بما في ذلك تلك الناجمة عن فهم سيء للديمقراطية يؤدي إلى الفوضى، حيث لا يتقيد مختلف الفاعلين بأدوارهم؛ والعقبات الناجمة عن الشلل الذي غالبا ما ينتج عن الأداء الفاشل للمؤسسات التي تنشأ؛ وتلك التي يخلقها انبعاث اتجاهات انقلابية، تتسم بالمغامرة، مبعثها في كثير من الأحيان تصادم الطموحات؛ وتلك التي تتخذ شكل تهديدات خارجية بزعزعة الاستقرار تفرضها أنظمة بالية معينة تشعر بأنها مهددة في ساحة الديمقراطية الجديدة.

الديمقراطية ليست - ولا يمكن أن تكون - غاية في حد ذاتها. إنها يجب لا أن تحل المشاكل الأساسية للمجتمع فقط، وإنما أيضا أن تعزز الازدهار التام للانسان بالتركيز بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الاجتماعية ومشاركة جميع الأفراد الضرورية في حياة مجتمعهم. يجب أن نوحد الصفوف لنتصدى للتحديات الكبيرة التي يمكن أن تتعرض لها الديمقراطية والتي تتخذ شكل الفقر وجميع آثاره، وزيادة المخاطر مثل الصراعات العرقية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والارهاب الدولي، والتعصب الديني، واستفحال وباء الايدز، وبلايا الملاريا وما إلى ذلك.

إن شعوب بلادنا المختلفة تتوق إلى خوض تجربة التنمية. ولهذا، أعددنا خطة عمل متسقة وواقعية تتمشى مع آمالها المشروعة. إن تنفيذ مثل ذلك البرنامج الذي تكلم عنه توا ممثل نيكاراغوا الدائم ببلاغة تامة، يجب أن يقوم على إدراك حقيقي من جانب جميع الحكومات وأن يرتكز على التضامن بين جميع أعضاء الأسرة التي نحن الآن أعضاء فيها، وأخيرا - ولِم لا؟ أن يعتمد على مساعدة سخية من الديمقراطيات القديمة الأكثر ازدهارا، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة. وهذا يؤدي بي إلى النقطة الأخيرة التي أريد أن أدلي بها أمام الجمعية العامة.

البلدان التي جازفت بأن أشير إليها بأنها "الديمقراطيات القديمة الأكثر ازدهارا" عليها واجب إظهار قدر معيَّن من الإرادة السياسية لضمان بقاء الديمقراطية نهائيا على نحو حاسم في البلدان التي استعادتها أو اكتسبتها توا. وهذا يفترض مسبقا أنها يجب أن تولي اهتماما خاصا ليس فقط لخطة العمل التي وضعناها في مؤتمر ماناغوا وإنما أيضا للبرامج والمشاريع الوطنية التي ستقدمها حكوماتنا إليها في سياق التنمية الاقتصادية أو الانعاش الاقتصادي. إن احترام الالتزامات الواردة في مختلف الصكوك الدولية المتفق عليها بتوافق الآراء هو وحده الذي سيسهم في تعزيز العملية الديمقراطية في البلدان التي سلكت هذا الطريق.

ويمكننا أيضا أن نعتمد على استعداد الأمم المتحدة، التي قدمت فعلا اسهاما كبيرا لإقامة أو

استعادة الديمقراطية في أكثر من بلد، والتي ما زال بإمكانها القيام بالكثير مع الوكالات المتخصصة والهيئات الفرعية، أن تعزز بزوغ أو إعادة بزوغ الديمقراطيات بتقديم مساعدة متزايدة إليها في جميع مجالات أنشطتها.

وربما كان هذا هو الوقت الملائم والمكان الملائم لتوجيه نداء مخلص إلى جميع الديمقراطيات القديمة في العالم المتقدم النمو وإلى منظومة الأمم المتحدة لنتناول بشكل أكثر جدية الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وكذلك العقبات التي لا ترحم التي تواجهها غالبا وهي تحمي وتعزز العملية الديمقراطية.

وحاشا لي أن أنسب لنفسي فكرة المطالبة بـ "مكافآت على الديمقراطية" كما يحب بعض الماكرين أن يقولوا استهزاء بالمساعدة التلقائية السخية التي تقدمها بعض البلدان المتقدمة النمو للديمقراطيات البازغة أو التي تبزغ من جديد. إن النداء الذي أوجهه إنما يرمي بدلا من ذلك إلى تهيئة الظروف النفسية والمادية لمشاركة خاصة، قائمة على التضامن بين البلدان التي اختارت بشجاعة الطريق الصعب المرير، ولكن النبيل، طريق الديمقراطية واحترام كرامة الإنسانية.

إن وفد بلادي على اقتناع بأنه كلما اتسعت الرقعة الجغرافية التي يكتسب فيها الرجال والنساء وعيا حقيقيا بالديمقراطية، يصبح عالم السلم الدائم المثمر أكثر عظمة وأكثر رسوخا.

وقبل أن اختتم بياني، التمس عذر الجمعية إذ استطرد في كلمتي لأعرب عن ارتياح وفد بنن بشأن قرار رومانيا باستضافة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في بوخارست.إن هذا العرض يبشر بتوطيد سريع لعلاقات التضامن بين بلدان هذه الأسرة، التي لا تزال تنمو منذ الاجتماع الوزاري التاريخي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة الذي عقد في مانيلا في عام ١٩٨٨.

إن وفد بنن يسره هذا الانطلاق الجديد نحو التنمية وتعزيز الديمقراطية في أنحاء العالم، ورفاه البشرية. واعتماد جمعيتنا لمشروع القرار A/49/L.49 الذي عرضه ممثل نيكاراغوا الدائم نيابة عن عدد من الوفود، بما فيها وفد بلادي، سيكون خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠